TD

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

TD/B/WG.6/6
29 March 1995
ARABIC
Original: ENGLISH

# مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

**مجلس التجارة والتنمية**
**الفريق العامل المخصص للتجارة والبيئة والتنمية**
**الدورة الثانية**
**جنيف، ٦ حزيران/يونيه ١٩٩٥**
**البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت**

## آثار السياسات والمعايير واللوائح البيئية على الوصول إلى الأسواق والقدرة على المنافسة مع الاهتمام خاصة بالبلدان النامية، بما فيها أقلها نموا، وعلى ضوء دراسات الأونكتاد التجريبية

**السياسات البيئية، والتجارة والقدرة على المنافسة:**
**قضايا مفاهيمية وتجريبية**

**تقرير من أمانة الأونكتاد**

## المحتويات


| | الفقـــرات | الصفحة |
|---|---|---|
| موجز | ١ - ١٤ | ٤ |
| **الجزء ألف: القضايا المفاهيمية** | ١٥ - ٤٨ | ٧ |
| أولا - مقدمة | ١٥ - ٤٨ | ٧ |
| ثانيا - العوامل التي تؤثر على القدرة التنافسية | ٢٤ - ٣٢ | ٩ |
| ثالثا - الضرائب الايكولوجية والتعديلات الضريبية على الحدود | ٣٣ - ٤١ | ١١ |
| ألف - الضرائب الايكولوجية | ٣٣ - ٣٥ | ١١ |
| باء - التعديلات الضريبية على الحدود | ٣٦ - ٤١ | ١١ |
| رابعا - التجارة في السلع المحظورة محليا | ٤٢ - ٤٨ | ١٣ |
| **الجزء باء: المسائل التجريبية** | ٤٩ - ١١٠ | ١٥ |
| خامسا - البيئة والقدرة التنافسية: من منظور بلد نام | ٤٩ - ٩١ | ١٥ |
| ألف - آثار السياسات البيئية المحلية على القدرة التنافسية | ٥١ - ٦٢ | ١٥ |
| ١ - الشواغل المحلية | ٥٢ - ٥٨ | ١٥ |
| ٢ - إعادة الهيكلة الصناعية والانفتاح | ٥٩ - ٦٢ | ١٧ |
| باء - الامتثال للسياسات البيئية الخارجية | ٦٣ - ٨٥ | ١٨ |
| ١ - تكوين ومقصد الصادرات | ٦٤ - ٦٦ | ١٨ |
| ٢ - هيكل التكاليف | ٦٧ - ٧٣ | ١٩ |
| ٣ - العوامل الهيكلية | ٧٤ - ٧٩ | ٢٠ |
| ٤ - حجم الشركات | ٨٠ - ٨٣ | ٢١ |
| ٥ - المعلومات، والتوعية، وتكاليف المعاملات | ٨٤ - ٨٦ | ٢٢ |
| ٦ - الاستنتاجات | ٨٧ | ٢٢ |

المحتويات (تابع)


| | الفقـــرات | الصفحة |
|---|---|---|
| سادسا - الاتفـاقات البيئيـة المتعددة الأطـراف - التجـارة والقدرة التنافسية | ٩٢ - ١١٠ | ٢٤ |
| ألف - مقدمة | ٩٢ | ٢٤ |
| باء - آثـار الاتفاقـات البيئية المتعددة الأطـراف على التجارة | ٩٣ - ٩٧ | ٢٤ |
| جيم - الآثار على القدرة التنافسية | ٩٨ - ١٠٩ | ٢٥ |
| دال - خلاصة | ١١٠ | ٢٨ |
| **الجزء جيم - الاستنتاجات والتوصيات** | ١١١- ١٢٠ | ٢٩ |

## موجز

١ - قرر الفريق العامل المخصص للتجارة والبيئة والتنمية، في دورته الأولى، ان يدرج البند التالي في جدول الأعمال المؤقت لدورته الثانية: "آثار السياسات والمعايير واللوائح البيئية على الوصول إلى الأسواق والقدرة على المنافسة، مع الاهتمام خاصة بالبلدان النامية، بما فيها أقلها نموا، وعلى ضوء دراسات الأونكتاد التجريبية"[١]. وقد أعد هذا التقرير لتدعيم المناقشة حول هذا البند. وهو مقسم إلى ثلاثة أجزاء. ويدرس الجزء ألف القضايا المفاهيمية المتصلة بالروابط بين السياسات البيئية والقدرة على المنافسة. ويستند الجزء باء إلى الدراسات التجريبية التي تم الاضطلاع بها في اطار برنامج الأونكتاد للتعاون التقني بشأن التجارة والتعاون والتنمية، وبوجه خاص إلى الدراسات القطرية المحددة التي أعدتها معاهد البحوث في بلدان نامية وفي بلدان تمر بمرحلة انتقال في اطار المشروع المشترك بين الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي عن "التوفيق بين السياسات البيئية والتجارية" والمشروع المشترك بين الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن "بناء القدرات في مجال التجارة والبيئة". وترد الاستنتاجات والتوصيات في الجزء جيم. ويجري اصدار تقرير توليفي للدراسات التجريبية على حدة (TD/B/WG.6/Misc.4، باللغة الانكليزية فقط).

٢ - وتركز النقاش بشأن التجارة والتنمية على آثار السياسات البيئية على القدرة التنافسية. ويتم تحديد هذه الآثار عن طريق تقييم تكاليف ومزايا الحماية البيئية. وبينما تعتبر حماية البيئة ضرورية لكل من الأسباب البيئية والاقتصادية في الأجل الطويل، فهذه الحماية ليس لها قيمة مطلقة. ومن ثم ينبغي للسياسات البيئية أن تخضع مثلها في ذلك مثل السياسات الأخرى لتحليل دقيق جدا للمنافع والتكاليف.

٣ - ومثل هذا التحليل صعب، خاصة بسبب المشاكل التي ينطوي عليها تقدير المزايا البيئية من الناحية النقدية. وكذلك يتوقف تقييم هذه المزايا على الأفضليات الاجتماعية التي يمكن أن تختلف من بلد إلى آخر. وفي هذا التقرير تركز المناقشة بشأن القدرة التنافسية على التكاليف الخاصة للشركات أو القطاعات.

٤ - وفي كل من البلدان النامية والبلدان المتقدمة تعتمد قدرة الشركات والاقتصادات على التكيف مع السياسات البيئية على عدد من العوامل. واجمالا، قد يكون التكيف مع السياسات البيئية المحلية أسهل منه مع السياسات البيئية الخارجية، لأسباب ليس أقلها أهمية أن الأولى تتضمن بالفعل قدرا معينا من المشاغل الخاصة بالقدرة التنافسية وتميل إلى أن تعكس على نحو أوثق الأولويات البيئية وغيرها من أولويات البلد الذي يفرض هذه المتطلبات. وقد يكون تنفيذ السياسات البيئية في البلدان النامية أصعب نسبيا من تنفيذها في البلدان المتقدمة وذلك لأسباب عديدة، مثل عدم كفاية المرافق الهيكلية، وعدم كفاية الأموال العامة، والأولويات المتنافسة على هذه الأموال. وبالرغم من ذلك، تقوم البلدان النامية باتخاذ مبادرات هامة للانتقال نحو مستويات أعلى من الحماية البيئية.

٥ - كذلك قد تختلف الآثار على القدرة التنافسية بين الأجل القصير والأجل الطويل. وفي حين أنه يمكن لآثار السياسات البيئية على القدرة التنافسية أن تكون سلبية في الأجل القصير، فقد تكون في الأجل الطويل أقل أهمية أو حتى ايجابية. والأرجح أن تكون الآثار الدينامية ايجابية عندما توجد فرص أكثر للابتكار.

٦ - وحيثما تعزى زيادة تكاليف الانتاج إلى كون المعايير البيئية أكثر صرامة أو إلى إنفاذها بصورة أفضل مما هو عليه الحال في بلدان أخرى، فيمكن النظر إلى المشاغل الخاصة بالقدرة التنافسية على أنها لا تشجع

استحداث معايير بيئية أكثر صرامة. والتعويض عن الآثار المتصورة على القدرة التنافسية التي تحدثها السياسات التنافسية أمر يمكن التشكك فيه على أساس أن هذه الأخيرة لا تشكل سوى عامل واحد من العوامل التي تؤثر في القدرة التنافسية. وبالاضافة إلى ذلك، وكما تسلم به لجنة التنمية المستدامة، هناك أسباب مشروعة لتنوع الأنظمة البيئية فيما بين البلدان؛ والفروق في التكاليف النسبية للانتاج تشكل اساس المكاسب من التجارة الدولية[٢]. وإذا تم التعويض عن جميع العوامل التي تؤثر في القدرة على المنافسة، فقد يتأثر النظام التجاري الدولي تأثرا شديدا. وعلاوة على ذلك، من غير المرجح أن تضع البلدان النامية عمداً معايير أدنى من أجل الحصول على مزايا تجارية واقتصادية على الأجل القصير، ذلك أن المعايير اللينة يمكن أن تعني ضمنا تكاليف أكبر للتخفيض في الأجل الطويل.

٧ - ومن المرجح أن تتزايد أهمية الضرائب والرسوم الايكولوجية بوصفها جزءا من مجمل أدوات اقتصادية مستخدمة في مواجهة المشاكل البيئية. ويمكن أن تستخدم التعديلات الضريبية على الحدود للتعويض عن آثار الضرائب الايكولوجية المحلية على القدرة التنافسية. وضخامة آثارها على القدرة التنافسية ونطاق استخدامها هما في نهاية الأمر مسائل تجريبية. وهناك حاجة إلى مزيد من البحوث لدراسة كل من امكانية تطبيق أدوات اقتصادية مثل الضرائب الايكولوجية في البلدان النامية، فضلا عن آثار التعديلات الضريبية على الحدود في التجارة والقدرة على المنافسة.

٨ - وتشكل التجارة في السلع المحظورة محليا مسألة أخرى تثير قلق البلدان النامية. ومع ذلك أجرت بلدان قليلة تحليلا دقيقا جدا للمنافع والتكاليف الناجمة عن السماح باستيراد السلع المحظورة محليا، وبالتالي ينبغي أن يشكل ذلك موضوعا لبحوث تجريبية في المستقبل.

٩ - وتوضح البحوث التجريبية أنه بالنسبة للبلدان النامية يمكن أن يكون الامتثال لمعايير بيئية محددة في الأسواق الخارجية أكثر تكلفة من حيث القيمة النسبية أو حتى المطلقة منه في البلدان المتقدمة. وذلك لأنه لم يستثمر كثيرا حتى الآن في البنية التحتية الأساسية وبالتالي فإن تكلفة الامتثال بالنسبة للشركات الخاصة أكثر ارتفاعا. وكذلك فإن التكنولوجيا والمدخلات المدمجة المطلوبة للوفاء بهذه المعايير قد لا تكون متاحة بسهولة. وقد يجعل الافتقار إلى الهياكل الأساسية الادارية من الصعب نشر المعلومات المتعلقة بالمعايير والامتثال للرصد.

١٠ - وأبرزت الأدلة التجريبية المستمدة من دراسات الحالة القطرية (انظر الفقرة ١) أهمية العوامل الاضافية التي لم تلق إلى الآن سوى اهتمام ضئيل في المناقشات حول القدرة على المنافسة. وعلى سبيل المثال، أوضحت هذه الدراسات أن امتثال الشركات الصغيرة للأنظمة والمعايير البيئية، المحلية والخارجية على السواء، أكثر صعوبة مما هو بالنسبة للشركات الكبيرة. ويرجع ذلك إلى أن الشركات الصغيرة تواجه صعوبات أكبر في الوصول إلى المعلومات، والمدخلات والتمويل. وعلاوة على ذلك، فإن الاستخدام الاقتصادي لبعض التكنولوجيات الواسعة النطاق السليمة بيئيا كثيرا ما يتطلب حدا أدنى من مستوى العمليات، وهو ما يتجاوز نطاق الشركات الصغيرة. وبالتالي قد تحتاج السياسات البيئية إلى معالجة مشاغل الشركات الصغيرة بشكل خاص.

١١ - وبالاضافة إلى ذلك، ثبت عموما أن زيادة الانفتاح تيسر الامتثال للسياسات البيئية. ومع ذلك، ستكون زيادة الانفتاح أكثر فعالية في تخفيف القدرة التنافسية الضارة الناجمة عن السياسات البيئية إذا صحبتها تدابير ايجابية أخرى مثل الوصول الأفضل إلى الأسواق، والتكنولوجيا والتمويل.

١٢ - وفيما يتعلق بالاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، توحي الأدلة التجريبية الضئيلة الموجودة بأن آثارها بالنسبة للتجارة والقدرة التنافسية يمكن أن تكون كبيرة على البلدان النامية. ويحتاج الأمر إلى تحليل أكثر تفصيلا لهذه الآثار، بغرض دراسة مدى ملاءمة آليات التعويض في الاتفاقات الحالية والمستقبلية.

١٣ - إن آثار السياسات البيئية الخارجية والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف على القدرة التنافسية تخضع لعدة عوامل، بعضها هيكلي أو تنظيمي بطبيعته. وبوجه عام كلما كان الاقتصاد أكثر انفتاحا وديناميةً، كان تكيفه مع السياسات البيئية الخارجية أكبر. إن التكوين القطاعي للصادرات، ومستوى الدعم الحكومي، وحجم المؤسسات، وامكانية الوصول إلى المعلومات، وتوافر التكنولوجيا والمدخلات بأسعار معقولة وتنمية الهياكل الأساسية، كلها أمور تلعب دورا في تحديد آثار السياسات البيئية بالنسبة للقدرة التنافسية. وبالتالي، فإن الاستنتاج الرئيسي الذي يمكن الخروج به من هذا التقرير هو أنه من الصعب قياس آثار السياسات البيئية على القدرة التنافسية بمعزل عن غيرها.

١٤ - ويمكن أن تكون السياسات البيئية غير كافية لتوليد الحماية البيئية في البلدان النامية، إلا إذا صحبتها تنمية اقتصادية. وينبغي أن تكفل السياسة العامة، على كل من المستويين الوطني والدولي، أن يكون البعد الانمائي مشمولا في السياسات البيئية. ويمكن توجيه السياسات الوطنية نحو تشجيع مناخ من الابتكار، والانفتاح وبناء القدرات لتعزيز التنفيذ الأكثر فعالية للسياسات البيئية المحلية. وينبغي أن تلقى التدابير الرامية إلى الوصول الأفضل للأسواق، وتقاسم المعلومات، بالاضافة إلى زيادة امكانية الوصول إلى المعرفة والتكنولوجيا والتمويل، تشجيعا دوليا.

# الجزء ألف: القضايا المفاهيمية

## أولا - مقدمة

١٥ - يجري اليوم التفاعل بين السياسات التجارية والبيئية ضمن سيناريو معقد من تغير هياكل الانتاج، وارتفاع مستويات البطالة في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والتنمية التكنولوجية المتسارعة ونظام تجاري متعدد الأطراف يشمل مسائل مثل الاستثمار الأجنبي المباشر، وحقوق الملكية الفكرية والتجارة في الخدمات. وبالاضافة إلى ذلك، ينشأ الانشغال المتنامي بشأن الحماية البيئية والتنمية المستدامة في إطار العولمة والتحرير الملموس للتجارة. ونتيجة لذلك، يمكن أن تؤثر السياسات المحلية، بما في ذلك السياسات البيئية، بشكل متزايد على العلاقات التجارية والاستثمارية الدولية.

١٦ - وأثيرت أسئلة بشأن ما إذا كانت المبادرات التي تقوم بها فرادى البلدان من أجل حماية الصحة العامة والبيئة من خلال سياسات بيئية، تؤثر في الأنماط التجارية والاستثمارية الدولية. وعلى سبيل المثال، يمكن للسياسات البيئية أن تؤثر في القدرة على المنافسة إذا ما واجهت الصناعة في بلد معين تكاليف لمكافحة التلوث أعلى بكثير مما تواجهه الصناعة نفسها في بلدان أخرى. وهذا قد يؤثر أيضا في اختيار موقع الصناعة. وقد تؤدي الفروق في السياسات المحلية إلى ضغوط إما لتحقيق الانسجام بينها أو لادارة التجارة التي تتأثر بها.

١٧ - وسيتباين أثر هذه العوامل على التجارة والاستثمار بشكل ملموس وفقا لما إذا كانت السياسات البيئية تركز على العوامل الخارجية الخاصة بالانتاج أو بالاستهلاك[٣]. وفيما يتعلق بالعوامل الخارجية للاستهلاك، فإن اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن الحواجز التقنية أمام التجارة يسمح للبلدان بتوسيع نطاق التدابير المحلية لتشمل المنتجات المستوردة، شريطة أن يتم انفاذها وفقا لقواعد منظمة التجارة العالمية، بما في ذلك المعاملة الوطنية وعدم التمييز. وقد تقلل هذه المعاملة بدرجة كبيرة من احتمالات الاحتكاك بين البلدان الذي يعزى إلى انشغالات القدرة التنافسية، وإن كانت لن تزيلها. وبقدر ما يتعلق الأمر بالعوامل الخارجية للانتاج، فمن المفهوم عموما أن قواعد منظمة التجارة العالمية لا تسمح للبلدان بفرض معايير العمليات المحلية على المنتجات المستوردة. ومع ذلك يمكن لأنظمة العمليات أن ترفع التكاليف بالنسبة للمنتجين وتخفض من القدرة على المنافسة لدى شركات التصدير والشركات المتنافسة على الاستيراد، وبذا تؤدي إلى نشوء احتكاك تجاري بسبب مشاغل القدرة التنافسية.

١٨ - وسيقت حجة مفادها أن الآثار على القدرة التنافسية الناجمة عن معايير بيئية متباينة لا تختلف من حيث المبدأ عن تلك المترتبة على الاختلافات في السياسات بين البلدان، بما في ذلك السياسات الاجتماعية أو سياسات الرعاية. وعلى سبيل المثال، فإن درجة دعم الحكومة للبحث والتطوير وتعليم العلوم يمكن أن تؤثر في القدرة التنافسية للصناعات القائمة على التكنولوجيا العالية. وبالمثل فإن الفروق بين البلدان في سياسات الضرائب تجاه الادخار والاستثمار يمكن أن تؤثر في الرسمال الوطني وبذلك تؤثر أيضا في القدرة التنافسية للصناعات كثيفة رأس المال. فأين توضع الحدود إذا أصبحت الآثار التنافسية للسياسات المحلية المتنوعة مصدرا للمطالبات "بتمهيد ساحة المنافسة"؟[٤].

١٩ - وتوجد أيضا مدرسة فكرية تؤمن بأن السياسات البيئية يمكن أن تعزز بالفعل القدرة التنافسية، ليس فقط على الصعيد الوطني وإنما أيضا على مستوى الشركة. ومن ناحية، قد لا تعزز الأنظمة والمعايير البيئية اللينة القدرة التنافسية لبلد ما، أو تزيد من أرباح مؤسساتها أو تحمي الوظائف بها. وعندما تتخلف المعايير المحلية عن مثيلتها في بلدان أخرى، قد يؤدي ذلك إلى عزل المنتجين المحليين غير الأكفاء عن الحاجة إلى الابتكار والاستثمار في معدات جديدة. وعلاوة على ذلك، سيؤدي هذا إلى تأخير قدرتها التنافسية في الأجل الطويل فضلا عن تأخير ظهور منتجين محليين للسلع والخدمات البيئية، وبذا يسمح لمنتجين أجانب من أن يزيدوا من ميزتهم التنافسية[٥]. ومن الناحية الأخرى، فإن المعايير الصارمة توفر لصناعات بلد ما الحافز على الابتكار.

٢٠ - إن حماية البيئة في حين أنها ترفع مستويات المعيشة وتحافظ على القدرة التنافسية فإنها تتطلب تغيرا تكنولوجيا يحفز النمو وخاصة في البلدان النامية. وتستخدم أغلب التكنولوجيات الجديدة مدخلات أقل، بما في ذلك الطاقة، لكل وحدة انتاج، وهي أقل تلويثا من التكنولوجيات القديمة التي تحل محلها، ويعود السبب في جزء كبير من زيادة ملاءمة التكنولوجيات الأحدث للبيئة إلى الجهود الرامية إلى الانتاج بتكلفة أقل وبفعالية أكبر. وعندما لا تؤدي الحوافز الاقتصادية إلى هذه النتيجة فيمكن للسياسة العامة أن توجد هياكل حافزة تضمن أن يزيد التغير التكنولوجي من الملاءمة البيئية.

٢١ - وآثار السياسات البيئية على القدرة التنافسية في حالة البلدان النامية تحددها إلى حد كبير قدرتها على التجارة والنمو. ولا يعني النمو الاقتصادي بالضرورة تحقيق زيادة في النوع نفسه من السلع، ولكنه يتسق في أغلب الحالات مع منتجات جديدة وأنظف مصنوعة من خلال عمليات أنظف وأكثر فعالية. وينبغي النظر بشكل عام إلى التجارة والنمو الاقتصادي والتغيرات في أنماط الانتاج على أنها تشمل التغيرات في المنتجات المستهلكة؛ والعمليات التي تؤدي إلى صناعتها؛ والمواد المستخدمة في عملية الانتاج؛ ومصادر الطاقة المستخدمة؛ وتنمية الهياكل الأساسية؛ والهياكل التنظيمية للانتاج؛ والاطار الاقتصادي المؤسسي[٦].

٢٢ - وفي نهاية المطاف فإن درجة تأثير السياسات البيئية في القدرة التنافسية الدولية للمنتجين المحليين مسألة تجريبية. وتؤكد الأدلة الموجودة في أغلب بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ان الروابط بين التكاليف البيئية والقدرة التنافسية للصادرات تتساوى مع الروابط بين رأس المال، واليد العاملة والبحث والتطوير؛ وبصفة عامة كانت آثار التكاليف البيئية على القدرة التنافسية صغيرة. كما لا توحي الأدلة التجريبية المتوفرة بأن الفروق في التكلفة التي تعزى إلى المعايير البيئية لها آثار ملموسة على تغيير موقع الصناعات[٧]. وخبرة البلدان النامية محدودة نسبياً في هذا السياق (انظر الفصل الخامس). بيد أن آثار السياسات البيئية على القدرة التنافسية للبلدان النامية قد تكون مختلفة بعض الشيء عن مثيلتها في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

٢٣ - وتجدر الملاحظة أن بعض المسائل المدروسة في هذا التقرير، مثل الضرائب والرسوم البيئية والتجارة في السلع المحظورة محليا، تجري مناقشتها في منظمات دولية أخرى مثل منظمة التجارة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ويدرس هذا التقرير بإيجاز الجوانب التنافسية لمثل هذه السياسات على البلدان النامية. ويمكن تحليل هذا الآثار بتعمق أكثر في ضوء المعلومات المنتظرة من الدراسات التجريبية التي يتم اجراؤها بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي.

## ثانيا - العوامل التي تؤثر على القدرة التنافسية

٢٤ - من الناحية المفاهيمية، كثيرا ما ينظر إلى العلاقة بين البيئة والقدرة التنافسية على أنها علاقة أخذ وعطاء. فمن ناحية توجد المزايا الاجتماعية الناشئة عن التقيد بالمعايير البيئية الصارمة، ومن ناحية أخرى توجد تكاليف الامتثال لها. وهناك خلاف على نطاق واسع حول حجم المزايا الاجتماعية والاقتصادية، مثلا التحسين في الصحة العامة بسبب استبعاد مواد معينة أو الزيادة في العمر المتوقع نظرا لتخفيض في التلوث. وبرغم أن مسالة تقييم المزايا الاجتماعية تعتبر هامة، بسبب صعوبة قياس هذه المزايا، فإن المناقشة حول القدرة على المنافسة ستركز في هذا التقرير على التكاليف الخاصة للشركات والقطاعات.

٢٥ - ويمكن تقسيم تكاليف الامتثال للأنظمة البيئية إلى مكوناتها من حيث التكاليف الثابتة والمتغيرة. ويمكن للسياسات البيئية المصممة على نحو سليم أن تحث الشركات على أن تستخدم مدخلات أقل من المواد والطاقة، الأمر الذي سينجم عنه تخفيض في التكاليف المتغيرة. ومع ذلك، فإذا نتج عن الامتثال للسياسات البيئية في بعض الحالات زيادة في تكاليف المواد الخام أو زيادة في المدخلات من اليد العاملة، فعندئذ يمكن أن ترتفع التكاليف المتغيرة. وحتى في هذه الحالات يمكن أن تنخفض التكاليف المتغيرة مع مرور الوقت بالنظر إلى التعليم والابتكارات في مجال أساليب الامتثال. ويمكن للتكاليف الثابتة أن تنخفض، رغم ارتفاعها في الأجل القصير، حيث أنه يتم استهلاكها على مدى حياة المشروع.

٢٦ - ويمكن للآثار بالنسبة للقدرة التنافسية على كل من مستوى الشركات والمستوى الوطني ان تتغير بمرور الزمن. وعلى مستوى الشركات، ينشأ الفرق بين الآثار الثابتة والدينامية إلى حد كبير لأن الابتكار يمكن أن يؤدي إلى توفير في التكاليف في المدى الطويل. وبالاضافة إلى ذلك، يمكن أيضا أن يكون للسياسات الحكومية، خاصة فيما يتعلق بالاستثمار والهياكل الأساسية والتعليم وإذكاء الوعي - آثار ايجابية على القدرة التنافسية في الأجل الطويل.

٢٧ - وفي الحالات الدينامية، يمكن للتكنولوجيات أن تتغير، ويمكن الحصول على المواد الخام والتمويل من مصادر أفضل، ويمكن انشاء أسواق للمنتجات الملائمة للبيئة. وبالاضافة إلى ذلك، يمكن للأنظمة والمعايير البيئية أن تستحث الابتكار، وبذلك يمكن تعويض تكاليف الامتثال على الأقل جزئيا. وبالتالي يمكن أن تكون الأنظمة الصارمة أفضل للقدرة التنافسية من الأنظمة اللينة في الأجل الطويل. غير أن هذه العلاقة المتبادلة الايجابية لن تصمد إلا إذا كانت الأنظمة مصممة بشكل سليم، وكانت الشركات واعية بإمكانية فرض مثل هذه الأنظمة.

٢٨ - ويمكن تعريف الابتكار بشكل عام على أنه المقدرة على تحسين منتج ما أو أدائه، وعملية انتاجه، وتسويقه وكيفية الاعلان عنه. وفي سياق التجارة الدولية، تنشأ القدرة على المنافسة عن الابتكارات التي تتوقع الاحتياجات الدولية بينما تلبي في الوقت ذاته الاحتياجات المحلية.

٢٩ - ويمكن لآثار الابتكار على صعيد المنتج أن تشتمل على أداء أفضل أو منتجات أجود، مثلا الأجهزة المنزلية الفعالة من حيث استهلاك الطاقة. ويمكن لها أيضا أن تخفض تكاليف استخدام منتج أو التخلص منه، مثلا الورق المعاد تدويره. ويمكن للمزايا الابتكارية أن تنطوي في المرحلة الانتاجية على اقتصاد في المواد الخام، وتحويل النفايات إلى منتجات ثانوية قيّمة، وتخفيض تكاليف نقل النفايات والتخلص منها.

٣٠ - وفيما يتعلق بظروف تشجيع الابتكار، أُعرب عن نوعين من الآراء: الأول، انه ينبغي أن تُهيئ الحكومات ظروفاً عامة "تمكينية"، مع ترك الحرية للسوق في توليد الابتكار ونشره. أما الثاني، فبينما يقبل أهمية حرية الأسواق، فهو يتصور أن تقوم الحكومة بدور أنشط في مجال الابتكار. إن كيفية اتباع هاتين الاستراتيجيتين بغية تشجيع الابتكار أو التكيف على مستوى القطاع تتوقف جزئيا على القدرة التنافسية التصديرية للمنتجات المتولدة عن الابتكار. وعلى سبيل المثال، حاولت البلدان الصناعية الحديثة المتجهة نحو التصدير أن تختبر نجاح استراتيجياتها الابتكارية من خلال عملية دعم حكومي انتقائي. وقُطعت المساعدة عن المنتجات غير القادرة على المنافسة الدولية.

٣١ - كذلك تؤثر عملية وضع المعايير على آثار السياسات البيئية بالنسبة للقدرة التنافسية. والعناصر الرئيسية المشاركة في ذلك هي الحكومات المركزية والمحلية، والفئات الصناعية والاستهلاكية وغيرها من الفئات غير الحكومية. وتوحي الأدلة بأنه بينما يمكن لأي من هذه الفئات الثلاث أن تضع المعايير، فإن تصميم المعايير تضطلع به على الأرجح الصناعة وليس الحكومات. وذلك لأن البيروقراطيين كثيرا ما لا تكون لديهم الكفاءة التقنية لاستحداث المعايير بمفردهم ويمكن أن يحتاجوا إلى معرفة الصناعيين فيما يتعلق بالمعايير العملية[٩]. وعليه، ففي حين أن آثار المعايير المحلية على القدرة التنافسية ليست هامة، فإن آثار المعايير الخارجية يمكن أن تكون أهم.

٣٢ - وفي حين أن هذا الفصل حلل بعض العوامل التي تؤثر على القدرة التنافسية بشكل عام، فمن المفيد أن تُدرس بعض السياسات المحددة، وآثارها المحتملة على القدرة التنافسية والتدابير المستخدمة في تخفيف هذه الآثار. ومن ثم، يدرس الفصل التالي مسألة الضرائب الايكولوجية وآثارها على القدرة التنافسية. وتمت دراسة المعايير والأنظمة البيئية بتفصيل أكبر في التقريرين TD/B/40(1)/6 وTD/B/41(1)/4. وسيقوم الفريق العامل في مرحلة لاحقة[١٠] بدراسة أدوات السياسة البيئية الناشئة حديثا والتي لها تأثير على التجارة. ويمكن لقضايا الضرائب البيئية والتجارة في السلع المحظورة محليا التي تم تحليلها باقتضاب في هذا التقرير أن تُدرس بمزيد من التعمق في سياق دراسات الحالة القطرية الجاري الاضطلاع بها في اطار المشروعين المشتركين الأونكتاد/برنامج الأمم المتحدة الانمائي، والأونكتاد/برنامج الأمم المتحدة للبيئة. ويمكن لنتائج مثل هذا التحليل التجريبي أن توفر مدخلات مفيدة للمداولات بشأن هذه المسائل في محافل أخرى.

## ثالثا - الضرائب الايكولوجية والتعديلات الضريبية على الحدود

### ألف - الضرائب الايكولوجية

٣٣ - إن الأدوات الاقتصادية مثل الضرائب الايكولوجية أو الرسوم البيئية يجري استخدامها بشكل متزايد كأداة لمواجهة مشاكل البيئة. وكثيرا ما تعتبر الأدوات الاقتصادية مفضلة على الأنظمة لأنها تتسم بمرونة أكبر ويمكن أن تكون أكثر فعالية من حيث التكاليف. ويمكن فرض الضرائب والرسوم البيئية اما على المنتج (ضريبة غير مباشرة) أو على العملية (ضريبة مباشرة)[١١]. وعلى سبيل المثال، استخدمت السويد الضرائب البيئية غير المباشرة على مجموعة من المنتجات بما فيها البطاريات والأسمدة، بينما فرضت ضرائب مباشرة على انبعاثات الكبريت وأكسيد النيتروجين.

٣٤ - ويرجح أن تكون للضرائب المحلية آثار على القدرة التنافسية، ذلك لأنه، إثر فرض الضريبة، تصبح السلع المنتجة محليا أغلى نسبيا من المنتجات المنافسة في أسواق أجنبية، وأغلى من المنتجات المنافسة المستوردة في السوق المحلية. وقد يؤدي ذلك إلى إرجاء فرض الضرائب، إلا إذا أمكن تعديلها على الحدود. ويتألف تعديل الضريبة على الحدود من فرض رسم على المنتجات المستوردة يعادل الضريبة المفروضة على المنتجات المحلية المماثلة، والاعفاء من الضرائب أو الغائها بالنسبة للمنتجات التي يتم تصديرها.

٣٥ - وتسمح قواعد منظمة التجارة العالمية بتعديل الضرائب على الحدود على المنتجات النهائية فقط، وربما على المدخلات المستهلكة في عملية الانتاج[١٢]، ولكنها تحظر (أو هي غامضة فيما يخص) الضرائب المفروضة على بعض المدخلات والعمليات غير المشمولة ماديا. وقد تفضل الضرائب التي يمكن تعديلها على الحدود لأسباب تنافسية على تلك التي لا يمكن تعديلها بهذه الطريقة، مثل الضرائب على العمليات.

### باء - التعديلات الضريبية على الحدود

٣٦ - في حالة الضرائب المصممة لمواجهة الآثار البيئية في مرحلة الاستهلاك أو التخلص، سيتعزز الأثر إذا طبقت على جميع المنتجات، بما فيها المنتجات المستوردة، التي يتم استهلاكها والتخلص منها في السوق المحلية. وفي هذه الحالة ينبغي فرض الضرائب المحلية على الواردات ويمكن تخفيضها على الصادرات. وتتسق هذه التعديلات الضريبية على الحدود مع قواعد منظمة التجارة العالمية، شريطة الوفاء بالالتزامات التي تتعلق بالشفافية والدولة الأكثر رعاية والمعاملة الوطنية.

٣٧ - وفي حالة الضرائب التي يقصد بها مواجهة الآثار البيئية في مرحلة الانتاج، فإن الفعالية البيئية للتعديلات الضريبية على الحدود أقل وضوحا. ومن وجهة النظر المحلية، فإن الضرائب البيئية التي تهدف إلى تغيير السلوك الانتاجي هي بوجه عام أكثر فعالية إذا تم فرضها أقرب ما يمكن إلى المنبع في عملية الانتاج[١٣]. ومعنى هذا انه سيكون من الأفضل عموما إذا فرضت الضريبة على عملية الانتاج والاستخلاص التي تسبب المشكلة البيئية وليس على المنتجات التي تنجم عنها.

٣٨ - وبيد أن الضريبة إذا طُبقت في اطار التجارة الدولية، سيكون نشوء المزايا البيئية المستصوبة عن التعديلات الضريبية على الحدود أقل وضوحا. وإذا كان سبب فرض ضريبة هو عدم تشجيع عملية معينة

أو استخدام مدخل ما محليا، فإن الغاء ضرائب التصدير يمكن، رهناً بحصة الصادرات في الانتاج الاجمالي، أن يحبط الهدف من الضريبة، كما أن فرض ضريبة على الواردات قد لا يحقق غرضا يذكر[١٤].

٣٩ - ويمكن لإجراء تعديلات ضريبية على الحدود بالنسبة لضرائب العمليات المحلية أن يخدم غرضين: (١) تشجيع تغيير في السلوك البيئي للمنتجين الأجانب؛ و(٢) الاستجابة لمشاغل المنتجين المحليين الذين تحملوا تكاليف بيئية نتيجة لضرائب العمليات حتى لا يضعف موقفهم أمام المنتجين الأجانب. ويمكن النظر إلى البديل الأول على أنه فرض للمعايير البيئية المحلية خارج الحدود. ويمكن التساؤل عن التعويض عن الآثار التنافسية للشركات على أساس أنه ليس من الواضح أن ارتفاع تكاليف الامتثال للمعايير البيئية وحده يمكن أن يكون له أثر حاسم على القدرة التنافسية، وانه توجد عناصر تكاليف أخرى عديدة تعلل إلى حد أكبر الفروق في القدرة التنافسية، بما في ذلك تلك التي تعكس القيم والاختيارات الوطنية.

٤٠ - وثمة شاغل آخر فيما يتعلق بالتعديل الضريبي على الحدود يظهر عندما تخضع المنتجات المستوردة للوائح الانتاج أو العمليات، بدلا من الضرائب، في بلد المنشأ[١٥]. وفي هذه الحالة، يتحمل المنتج بالفعل تكاليف اضافية ناجمة عن الامتثال للمتطلبات التنظيمية الواجبة التطبيق والتي لا يمكن تعديلها عند نقطة التصدير. والسؤال المطروح هو ما إذا كان ينبغي في هذه الحالة أن يخضع المنتج، وإلى أي درجة، إلى المزيد من الضرائب في بلد آخر لمجرد أن بلد منشئه اختار أن يستخدم الأنظمة بدلا من التدابير الضرائبية. ومثل هذه النتيجة قد تشجع البلدان على اتخاذ تدابير ضريبية بدلا من الأنظمة، وهو أمر قد لا يكون مستصوباً دائما من وجهة نظر بيئية، لا سيما في البلدان النامية.

**الخلاصة**

٤١ - إن تطبيق التعديلات الحدودية على الضرائب البيئية، وخاصة ضرائب العمليات، يثير عددا من المشاكل التي نوقشت أعلاه. وهناك حاجة إلى اجراء المزيد من البحوث بشأن آثار التعديلات الضريبية الحدودية على القدرة التنافسية في البلدان النامية. ومن الضروري أيضا تحليل ما إذا كانت مثل هذه الضرائب وتعديلها على الحدود تساعد على مواجهة المشاكل البيئية في البلدان النامية. وثمة مسالة اضافية ينبغي التصدي لها في هذا السياق وهي إلى أي مدى يكون استخدام الأدوات الاقتصادية لأغراض بيئية في البلدان النامية مجديا اداريا واقتصادياً.

## رابعا - التجارة في السلع المحظورة محليا

٤٢ - في حين أن السياسات البيئية اثارت أنواعا مختلفة من المشاغل الخاصة بالتجارة والقدرة التنافسية، فإن التجارة في أنواع معينة من المنتجات، مثل المنتجات المحظورة محليا، يمكن في حد ذاته أن يفاقم من المشاكل البيئية. وهناك خياران في هذه الحالة: (أ) حظر التجارة في هذه المنتجات و(ب) البحث عن خيارات لا تجعل التجارة في هذه المنتجات تؤدي إلى آثار بيئية ضارة[١٦]. ومع مراعاة هذين الخيارين، يدرس هذا الفصل مسألة التجارة في السلع المحظورة محليا.

٤٣ - وأثارت البلدان النامية مشاغل بوجه خاص فيما يتعلق بقيام البلدان المتقدمة بتصدير السلع المحظور بيعها في السوق المحلية للبلد المصدِّر. وفي كثير من الحالات لا تكون البلدان المستوردة على دراية بأن منتجا محددا مستوردا محظور بيعه في السوق المحلية للبلد المصدِّر. كذلك قد يقدم المصدرون في بعض الأحيان اعلانات كاذبة أو يشملون منتجات محظورة ضمن منتجات مسموح بها. وبالاضافة إلى ذلك، يمكن أن تكون مرافق الاختبار غير كافية في كثير من البلدان النامية. وكذلك، فإن عدم وجود لوائح لحماية المستهلك في عدد من البلدان النامية قد ينجم عنه تسويق لمنتجاتلا يمكن بيعها في سوق بلد المنشأ[١٧].

٤٤ - وبالاضافة إلى ذلك، قد لا تكون للبلدان النامية القدرة على معالجة المنتجات المحظورة محليا أو ربما لا تستطيع استيعاب المخاطر الصحية المرتبطة بها، ومن ثم تفضل حظر التجارة في مثل هذه المنتجات. وفي هذا السياق، فإن اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود تحتوي على عدد من الأحكام التي يمكن أن يكون من المفيد تحليلها[١٨].

٤٥ - وهناك مشكلة أخرى مطروحة في حالة البلدان النامية وهي مشكلة التصدير. فعلى سبيل المثال تفيد دراسة افرادية انه عندما استوردت كولومبيا ثاني كبريتيت الصوديوم من الولايات المتحدة (الذي كان محظورا في الولايات المتحدة)، لم تستطع تصدير الاربيان الذي يتم تنظيفه بثاني كبريتيت الصوديوم إلى هذا البلد نفسه. وربما كانت قرارات كولومبيا ستختلف عن ذلك لو كان لديها معلومات أفضل. وبالمثل، يمكن استيراد مواد كيماوية محظور بيعها في البلدان المتقدمة لإعادة تصديرها إلى بلدان ثالثة دون توجيه أي اشعارات سابقة إلى هذه البلدان[١٩].

٤٦ - ولكننا نجد في الوقت ذاته أن السلع المحظورة في أحد البلدان يمكن أن تكون مأمونة في بلد آخر، بالنظر إلى اختلاف الظروف (المناخ، والأحوال الجغرافية وغيرها من العوامل). وعلاوة على ذلك، فإن العمليات الصناعية في البلد المستورد يمكن أن تستخدم السلع المحظورة محليا في البلد المصدِّر. وهكذا قد لا تكون عمليات حظر التصدير برمته مستصوبة دائما من وجهة نظر البلد المصدِّر والبلد المستورد.

٤٧ - ويمكن للتجارة في السلع المحظورة محليا أن تؤدي إلى كفاءات توزيعية، ولكن ربما تكون هناك حاجة إلى بيان أن التعويض عن الأضرار الصحية المحتملة وغيرها من الأضرار أمر عملي. فإذا أمكن لمصدري السلع المحظورة محليا أن يوفروا تغطية للتعويض والمسؤولية، من وجهة نظر اقتصادية وبيئية على السواء، عندئذ يمكن أن تكون التجارة في السلع المحظورة محليا غير ضارة.

٤٨ - وتحتاج البلدان المستوردة إلى أن تنظر في تكاليف ومزايا السماح باستيراد السلع المحظورة محليا في البلد المصدِّر. غير أن مثل هذه الممارسة ستكون صعبة دون توافر معلومات كاملة من السلع والتكنولوجيات المحظورة وأسباب حظرها. ويمكن للتعهدات الملزمة بشأن التبليغ عن مثل هذه المنتجات والتكنولوجيات فضلا عن وضع أحكام ملائمة للتسوية المالية وتسوية المنازعات أن تساعد في تحسين تبادل المعلومات. وكذلك يمكن لاجراءات الموافقة المسبقة مع العلم أن تكون مبادرة هامة في هذا الاتجاه. وفي هذا الصدد، تجدر ملاحظة أن منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وضعا برنامجا مشتركا لتنفيذ الموافقة المسبقة مع العلم في ١٩٩٠[٢٠]. وإلى جانب تبليغ الأطراف المتعاقدة في منظمة التجارة العالمية، قد يحتاج الأمر إلى تبليغ اضافي عند نقطة البيع في اطار اجراءات الموافقة المسبقة مع العلم[٢١].

## الجزء باء: المسائل التجريبية

## خامسا - البيئة والقدرة التنافسية: من منظور بلد نام

٤٩- لدى استعراض آثار السياسات البيئية في القدرة التنافسية وطلب المستهلكين، ينشأ سيناريوهان هما: (١) آثار السياسات المحلية، و(٢) آثار السياسات في الأسواق الخارجية. ويستند هذا الفصل إلى الدراسات التجريبية التي أنجزت في إطار برنامج الأونكتاد للتعاون التقني في ميدان التجارة، والبيئة، والتنمية، ولا سيما الدراسات القطرية، وإلى تقرير توليفي قائم على عدد من الدراسات الافرادية القطرية[٢٢].

٥٠- ويتم، في هذا الفصل، النظر في عدد من العوامل التي تتسم بأهمية كبيرة فيما يتعلق بتحديد آثار السياسات البيئية في القدرة التنافسية. وتكون بعض هذه العوامل هيكلية في طابعها، بينما تكون عوامل أخرى خاصة بكل حالة. وتتمثل العوامل الهيكلية، على سبيل المثال، في معدل النمو المسجل في اقتصاد معين، ودرجة انفتاح هذا الاقتصاد، ومستوى تطور هيكله الأساسي، وتكوين صادراته، وقد تشمل العوامل المحددة مدى توافر المواد الخام، وحجم الشركات، والقدرة على الابتكار.

### ألف - آثار السياسات البيئية المحلية على القدرة التنافسية

٥١- لقد كانت آثار السياسات البيئية المحلية على القدرة التنافسية، أقل، بصفة عامة، من آثار السياسات البيئية الخارجية. ويمكن أن يعزى هذا الأمر إلى أسباب شتى. فتستجيب المعايير المحلية، عادة، لشواغل بيئية محلية، وهي غالباً ما توضع بالتعاون مع القطاع الصناعي. فتكون قد شملت، إلى هذا المدى، الشواغل المتعلقة بالقدرة التنافسية كما يحتمل أن تكون التكنولوجيا اللازمة متوفرة محلياً.

#### ١- الشواغل المحلية

٥٢- تشير الأدلة العملية إلى أن الآثار المترتبة على الأنظمة البيئية في القدرة التنافسية تكون، باستثناء بعض الحالات، قليلة نسبياً عندما تستجيب هذه الأنظمة للشواغل المحلية. وتكون الأنظمة المحلية، في بعض الحالات، أكثر تشدداً من الأنظمة الخارجية. ولكن قد تكون آثار السياسات المحلية أهم في الشركات غير المربحة، أو حيث تعنى التشريعات المحلية بتلبية الشروط الخارجية قبل كل شيء.

٥٣- وأصبحت حكومات البلدان النامية تتجه، الآن، إلى فرض معايير بيئية أعلى. وثمة سبيل لإنفاذ هذه المعايير الأعلى هو أن يُشترط على الاستثمار الجديد تطبيق أنظمة بيئية أشد صرامة. فالحصول على التراخيص أو القروض في عدد من البلدان مشروط بالامتثال للأنظمة البيئية. فيتم، على سبيل المثال، في دراسة افرادية عن الأرجنتين، عزو الممارسات البيئية الحسنة التي يتبعها عدد من شركات صناعة الورق إلى أنه كانت توجد، وقت إنشائها، متطلبات بيئية خاصة كجزء من السياسة التي تتبعها الأرجنتين لتشجيع الصناعة، أو كشرط للحصول على القروض بشروط تفضيلية وللحصول على القروض الأجنبية[٢٣]. ولا يطلب المصرف الوطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، في البرازيل، أن تفي المشاريع الصناعية الجديدة

بالمتطلبات البيئية القانونية فحسب، بل انه يعرض، أيضاً، حدوداً للاعتماد يتوخى بها دعم برامج تخفيض التلوث[٢٤].

٥٤- ولقد بينت دراسة اقتصادية شاملة أجريت في الفلبين أن تكاليف الحد من التلوث كنسبة مئوية من التكاليف الاجمالية أقل من ١ في المائة في ٥١ قطاعاً من بين ٦١ قطاعاً في المجموع. وكانت القطاعات الوحيدة التي تجاوزت فيها هذه التكاليف نسبة ٢ في المائة، هي قطاعات الادارة العامة والدفاع، والدواجن ومنتجاتها، والحراجة، والمحاصيل الزراعية، والماشية ومنتجاتها، والكهرباء. وتبين دراسات افرادية أكثر تفصيلا احتمال تأثر بعض الشركات (تلك التي تتجاوز فيها التكاليف المتوسط) في قطاعات مختارة تشمل تربية المائيات وتجهيز الأسماك. ويبدو أنه لن يكون للمعايير البيئية المحلية أثر ملموس في القدرة التنافسية القطاعية، الشاملة، باستثناء القطاعين المذكورين[٢٥].

٥٥- وتبين الأمثلة الواردة أعلاه أن إدخال معايير بيئية أشد صرامة لا يسفر بالضرورة عن آثار ضارة بالقدرة التنافسية، شريطة أن تكون الشركات متجاوبة مع هذه الامكانية. ولكن وجد في الدراسة التي تناولت بولندا أن الاحتمال كبير أن تكون خسارة الصادرات أهم نتيجة للتغيرات الطارئة على البيئة المحلية ونتيجة الأنظمة المتعلقة بالبيئة. فيتوقع، على سبيل المثال، أن تؤثر زيادة أسعار الكهرباء في تصدير السلع التالية القائمة على الاستخدام الكثيف للطاقة: الأسمدة، والمواد البلاستيكية، والمواد الكيمياوية العضوية، والمنتجات المعدنية، ومواد البناء. ذلك فضلا عما سجل، في إطار الاصلاحات السوقية، من ارتفاع حاد في أسعار المواد الخام والطاقة في بولندا. لذا، كان من المتوقع أن تتضرر صادرات عديدة تتميز باحتوائها نسبة كبيرة من المواد الخام واحتياجها إلى طاقة كبيرة. فإن أثَّرَت هذه الاصلاحات تأثيراً ايجابياً في البيئة، فقد أسهمت، أيضاً، في فقدان القدرة التنافسية على الصعيد الدولي. ولقد كان للأنظمة البيئية الأشد وجه ايجابي تمثل في تنمية صناعة مكافحة التلوث في بولندا، وهي صناعة ربما أصبحت قادرة على التصدير، أيضاً، إلى البلدان الأخرى المارة بمرحلة انتقالية[٢٦].

٥٦- وأشارت الدراسة المنجزة عن البرازيل إلى أن القيود المفروضة من خارج البلد لم تكن السبب الرئيسي الذي أدى إلى تنفيذ معايير بيئية صارمة، نحو ما لوحظ في حال سياسة الأحراج التي وضعتها حكومة ولاية ميناس غيرايس. والواقع أن تكاليف وصعوبات تلبية المعايير البيئية التي فرضتها السياسة الوطنية للأحراج، تجاوزت كثيراً تلك التي نجمت عن المعايير التي فرضتها الأسواق الخارجية على منتجي الحديد الغفل[٢٧].

٥٧- وبينت الدراسة المنجزة عن الهند أن تكاليف الامتثال للمعايير المحلية تختلف عن تكاليف الامتثال للمعايير الدولية. ففي قطاع الجلود، كانت الزيادات في تكلفة الجلود ومنتجاتها الناجمة عن القواعد المحلية لتخفيض التلوث، تقدر بنسبة ١,٥ في المائة في المتوسط. ولكن قد يكون ذلك باهظا بالنسبة إلى صغار المنتجين، إذ انه يشمل عنصر التكلفة الثابتة الهام. إما مقارنة بتكلفة تلبية المعايير الخارجية، فهو ضئيل. وتصل تلك التكلفة إلى ٣٠٠ في المائة، ويعتقد بأنها تعوّض إلى حد كبير برفع أسعار البيع[٢٨].

٥٨- وقدمت مؤسسات السوق المحلية في تركيا، وجهة نظر مثيرة للإهتمام في اللقاء الذي أجري معها، حيث بينت أن تنفيذ معايير وطنية أشد صرامة سيكون، في الواقع، مفيدا بالنسبة إليها للأسباب التالية: (أ) لأنها تواجه، حالياً، معايير في الوطن تختلف عن معايير أسواق التصدير، مما يزيد من تكاليفها؛ و (ب) لأن

المنتجين في بلدان نامية أخرى يبيعون في السوق التركية سلعاً تلبي معايير أدنى، مما يجعل منافسة أسعار الواردات صعباً بالنسبة إلى المنتجين المحليين[٢٩].

### ٢- إعادة الهيكلة الصناعية والإنفتاح

٥٩- قد تفضي إعادة الهيكلة الصناعية، بغية رفع مستوى الفعالية في الإنتاج، إلى إدخال تحسينات بيئية، أيضاً، شريطة أن تخفض التكاليف في هذه العملية. ولكن إعادة الهيكلة الصناعية قد يصاحبها ارتفاع في التكاليف، أيضاً، وتضاؤل القدرة التنافسية. وستكون الشركات أقل استعداداً، في مثل هذه الحال، للاستثمار في التحسينات البيئية. ويؤدي ازدياد الإنفتاح، بصفة عامة، إلى تيسير إمكانية الحصول على المواد الخام والتكنولوجيا، مما يخفف آثار السياسات البيئية في القدرة التنافسية.

٦٠- وتبين تجربة إعادة الهيكلة الصناعية التي خاضتها صناعة الصلب في بولندا، أن هذه العملية إن انتقصت من القدرة، فهي تخفف، أيضاً، الأضرار الملحقة بالبيئية بنسبة ٧٠ إلى ٨٠ في المائة. فتكون المصانع المتبقية أكثر فعالية، تسجل انخفاضاً في تكاليف الإنتاج بمقدار ٢٠-٢٥ دولاراً للطن الواحد. ولكن أثر الإنفتاح في إطار الاقتصاد البولندي يجعل من الصعب تخفيف الآثار السلبية الناجمة عن السياسات البيئية في القدرة التنافسية[٣٠]. وحيث أن البلد نصب لنفسه هدف الإنضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي في غضون ١٠ إلى ١٢ سنة، لذا يحتمل ألاّ يتمكن منتجون محليون عديدون من تلبية المعايير المطلوبة، وألاّ يكونوا، بالتالي، قادرين على التصدير (أو حتى الإنتاج للإستهلاك في السوق المحلية). أما قرار طلب الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي، وتحديد الفترة الزمنية التي سيتم فيها الانتقال إلى معايير أشد صرامة، فهو، في نفس الوقت، قرار اتخذته الحكومة البولندية، ولا يمكن القول انه فرض عليها من الخارج. وجدير بأن يلاحظ، أيضاً، أن تكلفة تلبية المعايير لم تثبت، بل تعتمد على السياسات المعمول بها لفرض معايير أعلى. ويمكن أن يساعد استخدام الأدوات السوقية على خفض هذه التكاليف بصورة ملموسة[٣١].

٦١- وتبين دراسة أجريت عن صناعة الورق في الأرجنتين، أنه استجابة لتحرير التجارة وعملية إعادة الهيكلة الصناعية التي ينطوي عليها هذا التحرير، تَمكّن عدد من المؤسسات المتوسطة الحجم من تحسين الأداء البيئي، بعض الشيء، بفضل الجهود التي بذلتها هذه المؤسسات لتحقيق مستوى أعلى من الفعالية في الإنتاج[٣٢]. ومن الأمثلة على ذلك عملية استخلاص الألياف في مصانع الورق واستخدام الطاقة والمياه بمزيد من الفعالية. ولقد أصبح لدى العديد من الشركات، الآن، منشآت لمعالجة النفايات السائلة معالجة أولية، وقد تم اقامتها أو تحسينها، في العديد من الحالات، أثناء عملية إعادة الهيكلة. وازداد، أيضاً، استعمال المواد المعاد تدويرها بهدف خفض التكاليف، ولا سيما في حال صناعة الحزم والتغليف. ولكن لجأت الشركات لجوء أقل إلى استخدام سبل التحسين البيئي التي لا تؤدي إلى خفض التكاليف، مثل المعالجة الثانوية للنفايات السائلة، أو تخفيف تلوث الهواء.

٦٢- وأدى الإنفتاح المتزايد في الصين إلى اعتماد تكنولوجيات سليمة بيئياً، وذلك، جزئياً لتلبية المتطلبات الخارجية من حيث جودة السلع، وأسفرت هذه العملية عن خفض كمية النفايات وزيادة نسبة أرباح المؤسسات المشغلة على حد سواء[٣٣]. وتشمل هذه المؤسسات مصنع اسمنت في تشوجو ومصنع صمامات في تاجينغ بين جملة مؤسسات. وتبين الأمثلة الواردة أعلاه أن زيادة الانفتاح تؤدي، مع ما يترتب عليها من تنافس، إلى انتشار جو أكثر مؤاتاة للابتكار.

## باء - الامتثال للسياسات البيئية الخارجية

٦٣- تعتبر الأنظمة البيئية المتعلقة بالمنتجات نادرة نسبيا، وهي تركز على قطاعات مثل الأغذية ومنتجات الأخشاب الاستوائية، والمواد الكيمياوية، والمنسوجات، والمنتجات الورقية، والمنتجات التي تحتوي مواد خطرة. ومع ذلك، فإن تفضيلات المستهلكين للمنتجات المؤاتية للبيئة، ولو أنها ليست موحدة في أسواق البلدان المتقدمة، يمكن أن تكون لها آثار على القدرة التنافسية. لذا كانت آثار المتطلبات البيئية الخارجية في القدرة التنافسية تعتمد، إلى حد كبير، على تكوين ومقصد الصادرات. فإن كان جزء كبير من الصادرات يحتوي منتجات تستجيب للمتطلبات البيئية، سيكون للأنظمة والمعايير على الأرجح أثر أكبر في القدرة التنافسية؛ وإن كانت أسواق التصدير كبيرة، فهناك حافز أكبر لتحسين المعايير البيئية للمنتجات. وثمة عوامل أخرى ستؤثر في قدرة الشركات على المنافسة، وهي تشمل إمكانية الحصول على المعلومات، وتوافر المواد الخام والتكنولوجيا، ومرافق الهياكل الأساسية، وحجم الشركات.

### ١- تكوين ومقصد الصادرات

٦٤- وكلما كانت حصة الصادرات من السلع المستجيبة للأنظمة البيئية، زاد احتمال تأثر الأداء العام للصادرات في بلد معين. ولكن يمكن في البلدان ذات الاقتصاد السريع النمو تخفيف بعض الآثار السلبية في القدرة التنافسية من خلال بذل جهود متضافرة لتنويع الصادرات على صعيدي المنتجات والأسواق. وقد يكون للأنظمة البيئية الخاصة بالمدخلات أثر، أيضا، في القدرة التنافسية للمنتج النهائي، حتى ولو لم توجد أنظمة خاصة بالمنتجات النهائية ذاتها.

٦٥- وبينت دراسة إستقصائية أنجزت في كولومبيا بخصوص الشركات المصدرة، أن ٦٣ في المائة من بينها لم تلاحظ أو تسجل تأثيرات هامة مما قد ينجم عن المعايير البيئية الدولية في القدرة التنافسية؛ ولم يبين إلاّ ١٦ في المائة من هذه الشركات تأثره بتلك المعايير. ويوضح النمط التجاري المتبع في كولومبيا هذا الأمر جزئيا. فلا تعتبر السوق الأوروبية أهم الأسواق بالنسبة إلى كولومبيا؛ وعلى سبيل المثال، لا تستوعب ألمانيا، التي لديها معايير صارمة، سوى ٢,٤ و٧,٦ في المائة من صادرات كولومبيا غير التقليدية والتقليدية على التوالي[٣٤].

٦٦- ويعتمد نمو الصادرات، في الأرجنتين والبرازيل، إعتماداً كبيراً على المنتجات التي تستخدم فيها الموارد الطبيعية والطاقة بصورة مكثفة. وبالرغم من كون تكاليف تخفيف التلوث عالية في هذه القطاعات، فهي لم تتأثر بها في قدرتها التنافسية بفضل ما تتحلى به من دينامية. وكذلك تشير الدراسات إلى أن الاشتراك في الأسواق الدولية قد يحث على مراعاة المتغيرات البيئية مراعاة أفضل[٣٥]. فتدل الدراسة الإفرادية عن الأرجنتين، مثلاً ، إلى أن متطلبات التغليف أثرت في المنتجين لعلب المقوّى تأثيراً مباشراً (ترسل حصة كبيرة من الصادرات إلى أسواق البلدان المتقدمة)، وتأثيراً غير مباشر (يشمل هذا القطاع بين زبائنه الرئيسيين، مصدِّري الفاكهة والأغذية المصنعة إلى الأسواق الأوروبية). فتم، نتيجة ذلك، إدخال تحسينات بيئية إستناداً إلى وجهة التصدير في القطاعات المعنية.

## ٢- هيكل التكاليف

٦٧- إن كانت قدرة الصادرات على التنافس تعتمد على قدرة البيع بأسعار بخسة، كما هي الحال عليه في المنتجات القائمة على الاستخدام المكثف لليد العاملة مثل المنسوجات والأحذية، فالأرجح أن تؤثر الأنظمة والمعايير التي تؤدي إلى أي إرتفاع في التكاليف، تأثيراً سلبيا في القدرة التنافسية. وقد يكون لأنظمة التغليف، مثلاً، تأثيرات أهم في القدرة التنافسية في حال المنتجات ذات القيمة المضافة المنخفضة، نحو الفاكهة والخضار، مقارنة بالمنتجات ذات القيمة المضافة العالية. وبالمثل، ستؤثر زيادة أسعار المدخلات نتيجة الامتثال للأنظمة البيئية الخارجية، تأثيراً سلبياً في القدرة التنافسية. ومن جهة أخرى، قد تؤدي المنافسة القائمة على الأسعار، في حال اتباع سياسات من قبيل وضع العلامات الإيكولوجية التي تعتمد على تمييز المنتجات، إلى عزل المنتجين، في بعض الحالات، عن آثار هذه السياسات في القدرة التنافسية[٣٦].

٦٨- ويعود جزء كبير من التكلفة، فيما يتعلق بالسلع الأساسية، إلى تكلفة المواد الخام، وبالتالي، قد يكون للأنظمة البيئية أثر كبير في القدرة التنافسية. وتبين الدراسة الإفرادية عن كولومبيا، على سبيل المثال، أن تدخيل الآثار البيئية الخارجية، عندما تتدهور الأسعار العالمية، سيؤدي إلى إفلاس العديد من صغار منتجي البن. ولم تستطع الحكومة في جامايكا فرض معايير بيئية أعلى على منتجي أكسيد الألومنيوم نتيجة تدهور أسعاره في الأسواق العالمية[٣٧].

٦٩- وقد تشكل تكلفة المدخلات عنصراً هاماً في تحديد الآثار المترتبة على الأنظمة البيئية في قدرة الناتج النهائي على المنافسة. فحظر استعمال مبيدات الحشرات أو بعض أنواع الأصبغة مثلا لن يؤثر في صناعة الأصبغة أوصناعة المواد الكيمياوية فحسب، بل سيؤثر، أيضاً، تأثيراً أكبر بكثير في الصادرات من الأغذية والمنسوجات والألبسة. ولقد بينت دراسة أنجزت في الهند احتمال أن يؤدي حظر استخدام أصبغة البنزيدين إلى مضاعفة أسعار الأصبغة، مما يؤثر في القدرة التنافسية ليس فقط فيما يتعلق بصناعة الأصبغة، بل، أيضاً، فيما يتعلق بصناعة المنسوجات. وذلك لأن قرابة ٦٠ في المائة من تكاليف صبغ المنسوجات تعزى إلى تكاليف المواد الخام. ويتوقع، بالمثل، أن يؤثر حظر بعض المبيدات الحشرية والمواد الكيمياوية في قرابة ٦٠ في المائة مما تصدره الهند من المنتجات الغذائية إلى بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي[٣٨]. ويبين المثال المذكور أعلاه أن توافر المدخلات المتخصصة يؤثر تأثيراً كبيراً فيما ينجم من آثار عن السياسات البيئية في القدرة التنافسية.

٧٠- وكذلك، سيكون لتوافر المواد الخام والتكنولوجيات أثر في تكلفة الامتثال. وقد يستوجب توفر منتجات وعمليات أنظف استبدال المواد الخام المحلية بالمواد الخام المستوردة، ولا سيما في الصناعات التي تستخدم المواد الكيمياوية كمواد أولية، نحو المنسوجات والأحذية[٣٩]. ولقد وجد قرابة نصف عدد شركات الصناعة التحويلية المشمولة في الدراسة الاستقصائية التي أنجزت في تركيا، أن الامتثال للمتطلبات البيئية سيستوجب استيراد المواد الخام والسلع الوسيطة بتكلفة أعلى في أغلب الأحيان. وكذلك، قد لا تتوفر التكنولوجيات الأنظف بسرعة محلياً، أو ربما يتطلب تركيبها التخلص من المرافق الموجودة. ويبين التقرير عن وضع العلامة الإيكولوجية (TD/B/WG.6/5) أيضاً أن الحصول على علامة إيكولوجية قد يكون صعبا نتيجة عدم توفر المواد الخام والمواد الكيمياوية الملائمة[٤٠].

٧١- وتكون الآثار المترتبة في القدرة التنافسية أهم حسب ما إذا كانت المعايير أو الأنظمة تتطلب إدخال تعديلات على العمليات أو على التكنولوجيا. وقد تتطلب الأنظمة تعديل التكنولوجيا حتى ولو كانت خاصة بالمُنْتَج، مما قد يكون باهظاً. ذلك فضلا عن أنه يجوز للمستوردين أن يطلبوا، بالرغم من ذلك، استخدام بعض العمليات ووسائل الإنتاج المحددة حتى وإن لم توجد أنظمة إلزامية للعمليات. وقد يتطلب ذلك تعديل التكنولوجيا، فيكون له أثر، بالتالي، في قدرة الصادرات على المنافسة.

٧٢- ويرد في الدراسة المنجزة عن الهند مثال عن كيف أن معايير المنتجات قد تتطلب ادخال تعديلات على التكنولوجيا والاستثمار. وسيستوجب قبول المعايير الإيكولوجية لصبغة زرقاء واحدة استثمار مبلغ قدره ١٣ مليون من دولارات الولايات المتحدة في حال بعض الشركات الريادية. ذلك لأن انتاج هذه الصبغة سيتطلب تطوير التكنولوجيا، بما يشمل إنشاء مصانع للمعالجة الثانوية بغية الحصول على النوعية المطلوبة، والاستثمار في أجهزة مراقبة التشغيل الآلي لرصد نسب المساحة - إلى- الوقود، وانبعاث غاز ثاني أوكسيد الفحم. وقد يكون الحصول على دراية إضافية واستيراد المواد الكيمياوية اللازمة لتلبية معايير المنتجات باهظ الثمن حتى عندما لا يكون استيراد التكنولوجيا ضرورياً.

٧٣- ولوحظ، في تركيا، أن المصدرين قبلوا أن يحدد الزبائن الأجانب ما هي العمليات التي يرغبون في اعتمادها، وهم غالباً ما يعملون على نحو وثيق مع زبائنهم. وكانت التكنولوجيا اللازمة متوفرة محليا، في أغلب الأحيان، فلم يتأثر حجم الصادرات من جراء فرض أنظمة أشد في بلدان الاتحاد الأوروبي[٤١].

### ٣- العوامل الهيكلية

٧٤- وتلعب متغيرات هيكلية أخرى دوراً كبيراً في تعيين قدرات الشركات أو القطاعات على التكيف مع الأنظمة البيئية الخارجية، وهي، بالتالي، تؤثر في القدرة التنافسية. وتشمل هذه المتغيرات تعريفات الاستيراد، والعلاقة مع الشركات الأجنبية، وهيكل الأسعار وتكوين العوامل.

٧٥- ولقد أبلغ المصدرون الهنود، على سبيل المثال، بأن حظر مادة فينوكلوروفينول في السوق الألمانية رفع تكلفة دبغ الجلود. وخلافاً لذلك، جاء في الدراسة الإفرادية عن الأرجنتين، أن المنتجين لم يسجلوا ارتفاعاً ملموساً في تكاليفهم نتيجة حظر مادة الفينوكلوروفينول. وثمة عوامل هيكلية عديدة ربما أسهمت في ظهور هذا الفرق، ومن بينها سياسات تحرير التجارة المتبعة في الأرجنتين، والتي تجعل الاستيراد أيسر منالاً. وربما جعل نظام التعريفات المتبع في الهند استيراد المادة الكيمياوية البديلة أغلى خلافاً لما سبق[٤٢].

٧٦- وهكذا، تبين الدراسات التي أنجزت عن القطاع الزراعي في الهند أن تدخيل الآثار البيئية الخارجية قد يتطلب إجراء تعديلات هيكلية في أنماط الزراعة. فيمكن، على سبيل المثال، جعل نظام زراعة الأرز/القمح الشائع في مقاطعة لودیانا أكثر مراعاة للبيئية وأكثر اقتصاداً، ولكن سيتطلب ذلك إصلاح نظام التسعير، وتحسين إدارة المياه، وإيجاد نظام زراعة بديل، والتحكم بمشكلة المياه الجوفية بصورة أفضل. وسيتطلب ذلك تدخل الحكومة وتوفيرها الدعم[٤٣].

٧٧- وأدخلت سلطة حفظ الموارد الطبيعية، في جامايكا، معايير مؤقتة، في عام ١٩٩١، تتعلق بجودة الهواء والمياه. ولكن، تواجه السلطة المذكورة تحديات عديدة فيما يتعلق بتنفيذ هذه المعايير. وتواجه الحكومة الوطنية صعوبات كبيرة في تعبئة الأموال اللازمة لتغطية النفقات البيئية، في وقت تسجل فيه النفقات العامة، عموماً، انخفاضاً بسبب برامج التكيف الهيكلي. ذلك، فضلاً عن أن السلطة تفتقر لما يلزمها من موظفين أو آليات لرصد مدى امتثال الشركات للمعايير البيئية. وذلك يسري، بصفة خاصة، على صناعة أكسيد الألومنيوم، والبوكسيت(٤٤).

٧٨- وتشير الدراسة التي تناولت الأرجنتين، فيما يتعلق بالآثار المترتبة في القدرة التنافسية على الصلات مع الشركات الأجنبية، إلى أن الشركات التابعة للشركات عبر الوطنية أو للشركات المتصلة، من جهة أخرى، بمؤسسات أجنبية، قامت، هي الأخرى، بإدخال تغييرات كبيرة على الإدارة البيئية. وقد قام المنتج الرئيسي للأوراق الخاصة، مثلاً، بتخصيص ٢٥ في المائة من استثماراته المخططة لمعدات حماية البيئة، وهو يستورد، بناء على تعليمات من الشركة الأم، اللباب الخالي تماماً من مادة الكلور لتصنيع كافة منتجاته.

٧٩- وقد يكون الامتثال للمعايير البيئية أمراً صعباً نتيجة الافتقار إلى مرافق الهياكل الأساسية. وستؤدي تحسينات الهياكل الأساسية، بالإضافة إلى ذلك، إلى تخفيف ما سينجم من آثار عن تطبيق المعايير البيئية الأعلى في القدرة التنافسية تخفيفاً جزئيا(٤٥). وتدعم إحدى دراسات البنك الدولي هذا الرأي، وقد قدرت أن نحو ١٥ في المائة فقط من التكاليف اللازمة سنوياً لتحقيق التنمية المستديمة في البلدان النامية ستكرس للصناعة، افتراضا بأن البلدان النامية ستطبق، في غضون ١٥ سنة، معايير بيئية مماثلة لتلك التي تطبقها بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

### ٤- حجم الشركات

٨٠- إن للحجم تأثيراً هاماً على قدرة شركة ما على تنفيذ المعايير والأنظمة البيئية. وقد يكون الاستثمار في التكنولوجيات المؤاتية للبيئة أسهل بالنسبة إلى الشركات الكبيرة منه إلى الشركات الصغيرة: بل وربما تجد الشركات الكبيرة أيضاً سهولة أكبر في الحصول على التمويل والمعلومات والمواد الخام.

٨١ وتبين، على سبيل المثال، دراسة أنجزت عن صناعة المنسوجات في الهند، أن الشركات الكبيرة هي التي تمتلك وحدها مرافق معالجة النفايات السائلة على المستويين الأولي والثانوي، وهي التي تمتلك، أيضا، وحدات رصد التلوث. وتكون الشركات الصغيرة الحجم أضعف لأن وعيها بالمعايير الإيكولوجية منخفض، ولأن معرفتها بالمدخلات الكيمياوية غير كافية. ذلك، بالإضافة إلى أن الاستثمار البيئي في مصانع معالجة النفايات السائلة يستوجب نطاقاً أدنى من التشغيل. وقدرت الدراسة، أيضاً، أن زهاء ٧٠ في المائة من المنسوجات والألبسة القطنية التي تصدرها الهند (غالباً الشركات الصغيرة الحجم) إلى أوروبا، يمكن أن يتأثر من جراء المعايير الإيكولوجية(٤٦). وقدر أيضاً، بالإضافة إلى ذلك، أن تلبية المعايير الإيكولوجية في أغلبية الأسواق الكبيرة قد يؤدي إلى زيادة التكاليف الثابتة بنسبة ١٠ في المائة تقريباً، وزيادة التكاليف المتغيرة بنسبة ١٥ في المائة على مستوى الشركة. وقد يكون لهذا الأمر آثار كبيرة في القدرة التنافسية نظراً إلى أن هوامش الربح في قطاع المنسوجات الذي يبلغ فيه التنافس أشده، ليست عالية جداً(٤٧).

٨٢- وتبين دراسة أنجزت عن صناعة الورق في الأرجنتين، أنه غالباً ما يكون للشركات الصغيرة التي تستخدم، عادة، معدات قديمة وتكنولوجيات بالية الطراز، أثر بيئي أخطر مقارنة بالشركات الأكبر. فتنشأ الشركات الصغيرة، عادة، داخل المناطق الحضرية أو بجوارها. ويكون تحسين أداء هذه الشركات بيئياً أصعب نتيجة امكانياتها المالية ومساحاتها المحدودة (صغر مساحة المصانع يجعل إنشاء مرافق معالجة المياه أكثر تعقيداً). فلا يكون استرداد المواد الكيمياوية اقتصاديا بالنسبة إلى العديد من الشركات الصغيرة. وقد تُواجَه صعوبات، أيضاً، في تبرير الاستثمارات الكبيرة نظراً إلى أن المصانع الأقدم تميل إلى أن تُسقط من الاعتبار تماماً. وكذلك، فإن الحجم يجعل التكييفات التكنولوجية أيسر وأكثر اقتصاداً.

٨٣- ومن جهة أخرى، قيل إن الشركات الملوثة الصغيرة الحجم والمبعثرة لا يمكن معاملتها بنفس الإلحاح الذي تستوجبه الشركات الأكبر. وربما تكون الحاجة إلى التحسينات في الهياكل الأساسية أيضا أكثر الحاحاً بالنسبة إلى الشركات الصغيرة منها بالنسبة إلى الشركات الكبيرة. وقد تسمح، على سبيل المثال، مرافق البلدية المحسنة لمعالجة مياه الصرف، بخفض تكاليف معالجة النفايات السائلة بالنسبة إلى الشركات الصغيرة الحجم.

### ٥- المعلومات، والتوعية، وتكاليف المعاملات

٨٤- أصبحت الجهود المبذولة لتحليل آثار السياسات البيئية المتبعة في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، على صادرات البلدان النامية أصعب نتيجة عدد من العوامل. ولا تتوفر لبلدان نامية عديدة إلاّ معلومات نادرة عن وجود مثل هذه المعايير لدى المنتجين، بل إن المعلومات المتوفرة عن آثارها على الصادرات أندر بكثير.

٨٥- وقد يكون للحصول على معلومات بشأن تغيرات الأنظمة وبشأن اختلافها بين بلد وآخر، آثار هامة في القدرة التنافسية. وثمة أمثلة في الهند على صناعات تأثرت من جراء الأنظمة الأجنبية المتفاوتة، وهي تتمثل في صناعة السيارات وصناعة المستحضرات الصيدلانية. فكان لا بد في مثل هذه الحالة من تكنولوجيات وأساليب انتاج مختلفة لتلبية المعايير البيئية المتفاوتة في الأسواق المختلفة [٤٨]. ولقد سجل المصدرون في تركيا، على غرار الهند، بعض الخسارات من حيث وفورات الحجم نتيجة تلبية متطلبات أسواق مختلفة [٤٩].

٨٦- وفيما يتعلق بالتغليف، كان لعدم التيقن الذي اكتنف أنظمة التغليف أثر في التجارة (انظر TD/B/41(1)/4). وقد تؤدي الأنظمة المتغيرة، أيضاً، إلى زيادة تكاليف الحصول على المعلومات وتكاليف التصدير إلى مختلف الأسواق.

### ٦- الاستنتاجات

٨٧- ثمة استنتاج يمكن استخلاصه من الدراسات التجريبية، ألا وهو أن العديد من البلدان النامية بدأت بتنفيذ أنظمة ومعايير بيئية متزايدة الصرامة، مما يقلل من مجال الاحتكاك التجاري. وقد تكون هذه المعايير أشد صرامة، في بعض الحالات، من تلك التي يأخذ بها الشركاء التجاريون في بلدان منظمة التعاون والتنمية

في الميدان الاقتصادي. ويبدو، على غرار الحال في البلدان المتقدمة، أن تأثير الأنظمة البيئية المحلية كان، بصفة عامة، قليلاً نسبياً في القدرة التنافسية للشركات في البلدان النامية.

٨٨- وتتأثر القدرة التنافسية تأثراً أكبر نسبياً من جراء الأنظمة البيئية التي يأخذ بها الشركاء التجاريون. وتتمتع الاقتصادات المنفتحة بمجال أكبر لتخفيف الآثار في القدرة التنافسية لأن الإمكانيات المتوفرة لها للحصول على المعلومات والمدخلات والتكنولوجيا تعتبر أفضل. ويؤدي الانفتاح، من جهة أخرى، إلى زيادة منافسة الواردات، مما قد يفضي إلى آثار سلبية في القدرة التنافسية ما لم تكن الشركات نشطة بحد ذاتها وقادرة على توسيع أسواقها.

٨٩- وقد تختلف آثار الأنظمة البيئية، المحلية منها والخارجية، في القدرة التنافسية باختلاف حجم الشركات بين صغيرة أو كبيرة. وتبين الدراسات أن الشركات الكبيرة لم تتأثر تأثرا يذكر مقارنة بالشركات الصغيرة. وذلك يدعو إلى الاعتقاد بأن ضرورة الامتثال للمعايير البيئية الخارجية قد تكون لها بعض الآثار على مستوى التركيز الصناعي. ويبين هذا الأثر المتفاوت، أيضاً، أن الحكومات قد تضطر إلى اتخاذ بعض التدابير المحددة لتشجيع الشركات الصغيرة على التكيف والابتكار. وقد تضطر، أيضا، إلى اللجوء إلى آليات خاصة للمساعدة على نشر المعلومات، بما فيها المعلومات المتعلقة بالمواد الخام، والأبحاث المتعلقة بتعيين الأساليب الفعالة من حيث التكلفة للحد من آثار المعايير والأنظمة البيئية في القدرة التنافسية. ويجوز، أيضا، أن توجه الجهود الدولية تحديداً إلى تخفيف الآثار على القدرة التنافسية للشركات الصغيرة في البلدان النامية.

٩٠- وتشير أغلبية الدراسات الإفرادية إلى أن الاقتصادات الراكدة أقل قدرة من غيرها على تنفيذ المعايير البيئية. بينما يتوفر للاقتصادات الزاهرة عدد أكبر من الخيارات يدفعها، حتى مع وجود آثار قطاعية هامة، إلى الامتثال للمعايير الصارمة نظرا إلى ما يتوفر لها من إمكانيات تعويض الآثار السلبية الناجمة في بعض القطاعات، بالنمو المسجل في قطاعات أخرى. فالنمو الاقتصادي يجاري الزيادات في رأس المال الوطني، ومن الأيسر تركيب تكنولوجيات أنظف عند القيام باستثمارات جديدة. وتكون احتمالات الابتكار أكبر، بالإضافة إلى ذلك، في الاقتصادات الآخذة في النمو، كما تكون فرص الحد من الآثار السلبية في القدرة التنافسية على الأجل الطويل أكبر.

٩١- ويمكن للتحسينات المدخلة على الهياكل الأساسية أن تلعب أيضاً دوراً حيوياً في خفض تكاليف الامتثال، ولا سيما فيما يتعلق بالشركات الصغيرة الحجم. وسيؤدي تحسين الهياكل الأساسية، على سبيل المثال، إلى خفض تكاليف الامتثال للمعايير الخاصة بالنفايات السائلة، حيث ستتحمل البلديات التي تقوم بإنشاء مرافق لمعالجة مياه المجاري جزء من هذه التكاليف. وكذلك سيؤدي توفير نوع أفضل من المرافق الصحية ومن التعليم إلى خفض تكاليف الامتثال للسياسات البيئية.

## سادسا - الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف - التجارة والقدرة التنافسية

### ألف - مقدمة

٩٢- يوجد توافق كبير في الآراء حول وجوب تناول المشاكل البيئية العالمية بوضع تدابير يتفق عليها على الصعيد الدولي في إطار اتفاقات بيئية متعددة الأطراف. وتعتبر هذه الاتفاقات أساسية في مسائل من قبيل غازات الدفيئة، أو المواد المستنفدة للأوزون، أو حفظ الأنواع المعرضة لخطر الانقراض. وينص المبدأ ٧ من إعلان ريو على أنه "بالنظر إلى المساهمات المختلفة في التدهور العالمي للبيئة، تقع على عاتق الدول مسؤوليات مشتركة وإن كانت متباينة". ولقد تم إدراج المساعدة التقنية والمالية في بعض الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. وتم، في بعض الحالات الأخرى، إدراج تدابير تجارية، أيضاً، في هذه الاتفاقات، على ألا تستخدم إلا كملجأ أخير، في حال عدم الامتثال. وضمن الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف المتفاوض عليها، والتي يبلغ عددها ١٨٠ اتفاقاً، ينص ١٨ اتفاقاً، فقط، على استخدام التدابير التجارية. ويشمل ذلك، بروتوكول مونتريال المتعلق بالمواد المستنفدة لطبقة الأوزون، واتفاقية بازل المتعلقة بمراقبة حركة النفايات الخطرة عبر الحدود وبالتخلص منها، واتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض. وتقتصر الأدلة المتوفرة بخصوص آثار الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف على التجارة والقدرة التنافسية على قلة قليلة من هذه الاتفاقات، نحو بروتوكول مونتريال. لذا كانت أغلبية الأدلة التجريبية المستخدمة في هذا الفصل تتعلق ببروتوكول مونتريال.

### باء - آثار الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف على التجارة

٩٣- تبين بعض الأدلة المتوافرة عن آثار بروتوكول مونتريال على التجارة، أنه في الفترة بين عامي ١٩٨٩ (السنة التي تم فيها التوقيع على البروتوكول) و١٩٩٣، عندما كانت الواردات الإجمالية لبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من المنتجات المشمولة في المرفقات ألف - هاء من البروتوكول، تسجل انخفاضاً، كانت واردات هذه المنتجات من بعض البلدان النامية تزداد. وظلت صادرات بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى باقي أرجاء العالم من المنتجات التي تحتوي مواد خاضعة للمراقبة، ثابتة بالرغم من ذلك. ويدعو هذا الأمر إلى الاعتقاد بأنه تم نقل بعض مرافق الانتاج إلى مواقع أخرى في بعض البلدان النامية حتى وإن لم يكن ذلك نتيجة بروتوكول مونتريال بالضرورة.

٩٤- وحيث يتم، الآن، الإنهاء التدريجي لاستخدام المواد المستنفدة للأوزون، أصبحت البلدان النامية المصدرة لمنتجات تستخدم مثل هذه المواد الكيمياوية (نحو الثلاجات) تجد أسواقها تتقلص لأن المشترين يودون التحول إلى منتجات تستخدم فيها المواد البديلة، وقد يتطلب ذلك استثمارات إضافية وتكنولوجيا جديدة. ولكن، استفادت شركة صينية واحدة من أحكام البروتوكول المذكور فزادت صادراتها من أجهزة تكييف الهواء الخالية من غاز الفريون، بينما تدهورت صادرات الثلاجات في الفترة بين عامي ١٩٨٨ و١٩٩١ بنسبة ٥٨ في المائة. وكذلك، تضررت مواد أخرى من صادرات الصين وهي تشمل: مكيفات الهواء التي تعتمد على غازات التبريد، وأدوات التنظيف التي تحتوي عوامل إرغاء، ومواد كيمياوية، وبعض المواد المتفرقة من مواد عضوية وغير عضوية[٥٠]. ونتيجة لهذا التدهور، عملت الصين على انجاز برنامجها للإنهاء التدريجي بأسرع مما هو مطلوب من البلدان النامية في إطار البروتوكول[٥١].

٩٥- أما الآثار الناجمة في الصادرات فهي تعتمد أيضاً على نوع المنتجات المصدرة. فلم يكن للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، في الفلبين مثلاً، أي أثر يذكر في الصادرات. ولكن سيكون لأي اتفاق يبرم بخصوص التجارة في الأخشاب الاستوائية، أثر بالغ في صادرات البلد من الأثاث، نظراً إلى ندرة المصادر المحلية للأخشاب المستدامة. ويمكن، من جهة أخرى، أن تعود بعض الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف بالفائدة، فعلاً، على الصادرات الفلبينية. وتشكل الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف التي تنظم صيد الأسماك بالشباك العائمة، نحو اتفاقية ويلنغتون المبرمة في عام ١٩٨٩ لحظر صيد السمك بالشباك العائمة الكبيرة، وقرار الأمم المتحدة بفرض وقف مؤقت على عمليات صيد السمك بالشباك العائمة، مثالاً جيداً، نظراً إلى عدم انتشار ممارسة الصيد بالشباك العائمة انتشاراً واسع النطاق في الفلبين[٥٢].

٩٦- ويعتقد، في حال بولندا، أن القيام، الآن، بتقدير تأثير المعاهدات الدولية على التجارة عمل سابق لأوانه، حيث لم تنضم بولندا إلى أغلبية المعاهدات إلا منذ عام ١٩٩٠. ومع ذلك يمكن أن يترتب على بروتوكول مونتريال وعلى اتفاقية تغير المناخ أثر في التجارة الخارجية لبولندا، سواء نتيجة ازدياد تكلفة التكنولوجيا التي تحل محل المواد المستنفدة للأوزون، أو نتيجة فقدان الأسواق التي يصدر إليها الوقود الأحفوري، ولا سيما الفحم[٥٣]. وتترتب على اتفاقية بازل التي تضبط حركة النفايات الخطرة عبر الحدود، آثار هامة بالإضافة إلى ذلك، في تجارة بولندا. فلقد أدت، من جهة، إلى تقليص النفايات المستوردة تقليصاً ملموساً، وبعض هذه النفايات (مثل قصاص الورق) كثيراً ما يستعمل كمدخلات في عمليات الانتاج. ومن جهة أخرى، ربما استفادت الصناعة المحلية القائمة على الخردة المعدنية من القيود المفروضة على التصدير. وأخيرا، تعتبر بولندا خاسرة اقتصادياً نتيجة هذه المعاهدة وذلك من جراء فقدانها لأعمال النقل (بولندا ممر لشحن البضائع من الاتحاد الروسي وأوكرانيا).

٩٧- وتمكنت زمبابوي من استخلاص بعض المنافع البيئية من اتفاقية باماكو التي تقيد توريد النفايات إلى أفريقيا وتضبط حركة النفايات عبر حدود البلدان الأفريقية. ومن جهة أخرى، يبدو أن اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض كان لها قيمة بيئية مشكوك فيها بالنسبة إلى زمبابوي. وذلك يرجع، بصفة رئيسية، إلى حظر تجارة العاج، وهو حظر يضر زمبابوي التي لا تعتبر فيها الفيلة فصيلة مهددة بخطر الانقراض والتي كان بإمكانها أن تجنبي أرباحاً كبيرة من تصدير العاج. والواقع، أنه كان من الممكن الاستفادة من الايرادات المتأتية من مثل هذه التجارة لتوفير الموارد اللازمة لتنظيم موائل تلك الفيلة. ولقد شكلت هذه المسألة، بالنسبة إلى زمبابوي، مصدر خلاف رئيسي في إطار الاتفاقية[٥٤].

## جيم - الآثار على القدرة التنافسية

٩٨- إن تقدير آثار الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف على القدرة التنافسية أصعب من تقدير آثارها على التجارة. وحيث يتعين الاستعاضة عن المواد المستنفدة للأوزون، ستتوقف الآثار الناجمة في القدرة التنافسية على أسعار المواد البديلة وعلى ما إذا كانت البلدان ذاتها تصنع المواد المستنفدة للأوزون. والاحتمال كبير، بالنسبة إلى البلدان التي تستورد المواد المستنفدة للأوزون، أن ترتفع أسعار هذه الواردات كلما انخفض انتاجها في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وربما يكون التحول إلى استخدام المواد البديلة أكثر كلفة أيضا، وذلك يعتمد على اسعارها النسبية. وقد يتطلب استبدال المواد الخاضعة للمراقبة أن تقوم البلدان المنتجة للمواد المستنفدة للأوزون بإجراء تغيير كبير في عملية الانتاج أو تركيب تكنولوجيا

جديدة، قد تكون أو لا تكون متوفرة محلياً. ولكن، باستثناء الشركات المنتجة لمركبات الكلوروفلوروكربون، يبدو أن التجديد التام يشكل الاستثناء (مثلاً، التبريد وتكييف الهواء).

٩٩- ولقد تم، في دراسة عن الهند، النظر في آثار بروتوكول مونتريال على القدرة التنافسية لصناعة التبريد وتكييف الهواء[٥٥]. وتلعب مركبات الكلوروفلوروكربون دورا حاسماً في البلدان الاستوائية مثل الهند، حيث يستخدم التبريد لحفظ الأغذية وصناعة العقاقير والمستحضرات الصيدلانية. والأهم من ذلك أن العديد من مصانع انتاج مركبات الكلوروفلوروكربون كانت جديدة نسبياً وما زالت تدفع المبالغ المتراكمة عليها وقت التوقيع على البروتوكول. ويلجأ، بالإضافة إلى ذلك، إلى استعمال مركبات الكلوروفلوروكربون في قطاعات دعم الحياة مثل العقاقير والمستحضرات الصيدلانية، أكثر مما يلجأ إليها في قطاع المكيفات. وبالتالي، تكون إمكانية التكيف أو الحد من استخدام هذه المركبات محدودة نسبياً نظراً إلى أهمية القطاعات المعنية في الحياة الاجتماعية.

١٠٠- وستتأثر قطاعات عديدة في اقتصاد الهند من جراء التكاليف الناجمة عن الامتثال لبروتوكول مونتريال. والآثار على القدرة التنفاسية لن يشعر بها منتجو المواد الخاضعة للمراقبة وحدهم، بل أيضا صانعو المنتجات التي تستخدم هذه المواد. وستزداد أيضا تكاليف البحث والتطوير، كما ستزداد تكلفة المنتجات التي تستعمل التبريد. وستكون تكاليف تطبيق استراتيجية الإنهاء التدريجي المبكر بحلول عام ١٩٩٩، أقل بالنسبة إلى الهند، إذ إن التكاليف سيتحملها غالباً منتجو مركبات الكلوروفلوروكربون لا مستخدموها، سواء بصورة مباشرة (مثل الثلاجات) أو غير مباشرة (مثل الأغذية). أما في الإنهاء التدريجي المتأخر بحلول عام ٢٠١٠، فإن معظم التكاليف سيتحملها المستخدمون لا المنتجون. وعلى وجه العموم، ربما يكون الإنهاء التدريجي المتأخر أكثر تكلفة.

١٠١- وتوجد تقديرات عديدة للتكاليف التي قد تترتب على التكيف مع متطلبات بروتوكول مونتريال سواء بالنسبة إلى الإنهاء التدريجي المبكر أو المتأخر. ولقد قدر البنك الدولي هذه التكاليف بمبلغ ٣٢٠ مليون و٤٨٢ مليون من دولارات الولايات المتحدة على التوالي. ولكن قدرت فرقة عمل أنشأتها الحكومة الهندية هذه التكاليف بمبلغ قد يصل إلى ١,٤ مليار و٢,٤ مليار من دولارات الولايات المتحدة على التوالي. وذلك يساوي، في الحد الأدنى، أربعة أضعاف المبلغ الاجمالي المرصود للصندوق المتعدد الأطراف في إطار بروتوكول مونتريال[٥٦]. ولكن تجدر الملاحظة أن التكنولوجيات البديلة والمواد الكيمياوية البديلة يحتمل أن تكون، على مر الزمن، أقل تكلفة. وربما لم تأخذ التقديرات التي قدمتها فرقة العمل هذه الإمكانية في الاعتبار.

١٠٢- وتم، في دراسة عن الهند، تقدير نسبة التكاليف المترتبة، على الصعيد القطاعي، على التكيف باعتماد تكنولوجيا جديدة، بنحو ٣٠-٣٥ في المائة من التكاليف الاجمالية بالنسبة إلى الثلاجات، وبنحو ٥-١٠ في المائة بالنسبة إلى مكيفات الهواء. وتشمل بعض المشاكل التي يواجهها المنتجون في التكيف مع بروتوكول مونتريال، صعوبات الحصول على معلومات بشأن ما يتوفر في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من تكنولوجيا جديدة لا تستخدم فيها مركبات الكلوروفلوروكربون. ومما يزيد من تفاقم مشكلة الحصول على التكنولوجيا الملائمة، كون هذه التكنولوجيات نادراً ما تختبر في ظروف استوائية، لذا ما زال الشك قائماً حول جدواها، بغض النظر عن استصواب الإنهاء التدريجي المبكر من وجهة النظر الاقتصادية. وذلك يعتمد على قدرة الهند نفسها على البحث والتطوير وعلى جدوى استحداث بدائل محلية لمركبات الكلوروفلوروكربون[٥٧].

١٠٣- وكان وقع هذه الآثار مختلفاً في تايلند مقارنة بالهند حيث كان أغلبها يتعلق بعوامل داخلية. فاستهلاك تايلند لمركبات الكلوروفلوروكربون قليل مقارنة بالمعايير العالمية وإن كان يتزايد باطراد[٥٨]. ولقد عزي الجزء الأكبر من الزيادة في استعمال هذه المواد إلى التوسع السريع الذي شهدته الشركات اليابانية والأوروبية وشركات الولايات المتحدة التي تُشغّل شركات تابعة تمتلكها كلياً أو مشاريع مشتركة مع الشركات التايلندية. وعلى هذا المعدل، تشير الدراسة إلى أن تايلند قد تتجاوز حدها المبين في المرفق ألف من البروتوكول بحلول عام ٢٠٠٥. وقد يؤدي تجاوز هذا الحد إلى حرمان تايلند من حقها في الاستفادة من الصندوق المتعدد الأطراف. وسيؤدي إرجاء عملية الإنهاء التدريجي لمركبات الكلوروفلوروكربون، على النحو المبين في حال الهند، إلى ارتفاع تكاليف الامتثال الإضافية ارتفاعاً ملموساً، كما سيؤدي، في الوقت نفسه، إلى فقدان احتمال الحصول على التمويل بشروط تساهلية للمساعدة على تحمل عبء التكاليف.

١٠٤- ويبين هذا المثال أن الجداول الزمنية التفاضلية لعمليات الإنهاء التدريجي وما ينجم عنها من تقييدات تجارية، تفترض أن الشركات الموجودة في البلدان التي أصبحت ملزمة بجدول زمني تتبعه في عملية الإنهاء التدريجي، قد تجد ما يدفعها إلى نقل موقعها إلى بلد يدخل في إطار المادة ٥، مثل تايلند التي ليس لديها أي قيود عمليا على استهلاك مركبات الكلوروفلوروكربون حتى عام ١٩٩٩[٥٩]. ويؤيد ذلك دخول مستوردين جدد، ولا سيما شركات صغيرة تابعة لشركات متعددة الجنسيات، السوق في السنوات الأخيرة وارتفاع الطلب على مركبات الكلوروفلوروكربون[٦٠].

١٠٥- وأفادت التقارير بأن حكومة تايلند توصلت إلى تفاهم مع وكالة الولايات المتحدة لحماية البيئة ووزارة التجارة الدولية والصناعة في اليابان، تشجع بموجبه الشركات المتعددة الجنسيات على أن تطبق على عملية الإنهاء التدريجي نفس الجدول الزمني الذي تطبقه على عملياتها الداخلية. وتجدر الملاحظة أن هذه الدراسة بينت أن المذيبات تشكل ٤٠ في المائة من المواد المستنفدة للأوزون التي تستخدم في تايلند، وأن الشركات اليابانية وشركات الولايات المتحدة والمشاريع المشتركة تستخدم حتى ٩٧ في المائة من هذه المذيبات.

١٠٦- وتبين الدراسة المخصصة لتايلند، بالإضافة إلى ذلك، أن أنشطة البحث والتطوير مركزة في الشركات الكبيرة، بينما تميل الشركات الصغيرة، فيما يبدو، إلى الحصول على مواد كيمياوية مؤقتة بدلا من تغيير العمليات الانتاجية. وثمة قلق إضافي يدور حول معرفة كيف سيتم، في النهاية، تكيف الاقتصاد التايلندي مع متطلبات البروتوكول. ويجب على قطاعات أساسية، مثل الالكترونيات، أن تنظر في جدوى هذه التحولات بصفة شاملة، بما في ذلك تكوين الاستثمارات الأجنبية مقارنة بالاستثمارات المحلية، أو الشركات ذات الحجم الصغير مقارنة بالشركات ذات الحجم الكبير. ويبدو أن وضع الشركات الأجنبية والكبيرة أكثر مؤاتاة للاستفادة من الأموال المقدمة في إطار البروتوكول.

١٠٧- وفي كولومبيا، يحتمل أن تكون الآثار المباشرة قليلة، ولكن ربما تكون الآثار غير المباشرة للبروتوكول أشد وقعاً. فليست الصناعات التي يحتمل أن تتضرر بشدة هي، على سبيل المثال، تلك التي تنتج المواد المستنفدة للأوزون، بل هي تلك التي تعتمد على مركبات الكلوروفلوروكربون في التبريد، بما فيها الصناعات المتعلقة بالزهور، والموز، وتجهيز اللحوم. ونظرياً، أعطيت هذه الصناعات فترة حتى عام ٢٠٠٦ لكي تتكيف، غير أن واردات المواد المستنفدة للأوزون ستنخفض بحلول عام ١٩٩٥ بسبب إغلاق المصانع الأمريكية والأوروبية. فيصبح، بالتالي، احتمال ارتفاع أسعار المواد المستنفدة للأوزون كبيراً على غرار تكاليف التبريد، الأمر الذي قد يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفاكهة[٦١]. وثمة موضوع أهم يتمثل في الحدود الموضوعة

على استخدام ثلاثي كلوريد الفينيل لتبخير الصادرات من الأغذية. وتبين الدراسة الكولومبية، في حالات أخرى، أن أثر بروتوكول مونتريال في القدرة التنافسية الدولية ليس واضحاً. وفي حين أن بعض الشركات قد لا تستطيع الحصول على التكنولوجيا الجديدة، فهناك أموال متاحة من الأطراف في البروتوكول للمساعدة في المرحلة الانتقالية.

١٠٨- وكذلك، يوجد أيضا، في حال بولندا، عدد من المعاهدات الاقليمية التي سيكون لها أثر في هيكل انتاجها الصناعي والزراعي، وبالتالي، في تجارتها الخارجية. وستؤدي اتفاقية حماية البيئة البحرية في بحر البلطيق إلى زيادة رسوم استهلاك المياه وتصريف المجاري، مؤثرة، بالتالي، في صادرات سلع من قبيل: الألياف الاصطناعية، واللباب والورق، وفحم الكوك، وحامض الكبريتيك، إلخ... وستحتاج بولندا، في الوقت نفسه، إلى استيراد عدد كبير من مصانع إعادة تدوير المياه. ولقد أدى الاتفاق المسمى باتفاق المثلث الأسود (بين بولندا، وتشيكوسلوفاكيا سابقاً، وألمانيا)، فيما يتعلق بالتلوث الجوي العابر للحدود، إلى خفض الانبعاثات الكبريتية من محطات توليد الطاقة، وقد أدت التكاليف المترتبة على ذلك إلى ارتفاع أسعار الكهرباء وانخفاض كمياتها المصدرة من بولندا.

١٠٩- وقد تترتب على اتفاقية بازل آثار، أيضاً، في القدرة التنافسية. فقد تكون للقيود المفروضة على تجارة الخردة، مثلاً، آثار محتملة على صناعة الصلب. وقد تسهم هذه القيود في زيادة التكاليف بالنسبة إلى مصانع الصلب التي تستخدم الخردة كمادة خام ثانوية. ومن جهة أخرى، في البلدان التي تصدر الخردة حالياً، سيتطلب استخدام الخردة عوضا عن ركاز الحديد إجراء استبدال شامل في التكنولوجيات[٦٢].

### دال - خلاصة

١١٠- لقد تأثرت التدفقات التجارية ببعض الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، تأثراً مباشراً أو غير مباشر على حد سواء. وتدعو أهمية الآثار المترتبة على التوقيع على أحد هذه الاتفاقات في التجارة والقدرة التنافسية، إلى التساؤل عما إذا كانت تدابير التعويض القائمة، نحو تقديم التمويل ونقل التكنولوجيا، كافية للتأكد من عدم المساس بعملية التنمية التي تجتازها البلدان الفقيرة. وثمة حاجة إلى مزيد من البحث لتحليل وتقييم الآثار المترتبة على الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف في التجارة والقدرة التنافسية، ولا سيما في الشركات الصغيرة. وبالإضافة إلى ذلك ربما تكون هناك حاجة إلى إجراء تقييمات مؤقتة لهذه الاتفاقات. وتستدعي الحاجة مواصلة دراسة هذه الآثار، ولا سيما لدى التفاوض في المستقبل على الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف.

## الجزء جيم - الاستنتاجات والتوصيات

١١١- إن الصلة بين السياسات البيئية والقدرة التنافسية صلة معقدة. وتبين التحليلات التجريبية أن المعايير والأنظمة البيئية في البلدان المتقدمة لم تسفر، حتى الآن، عن آثار هامة في القدرة التنافسية. ولكن قد يكون لها أثر أكبر على قدرة البلدان النامية على التنافس. وقد تكون الآثار الناجمة في القدرة التنافسية عن أنظمة أو معايير بيئية مماثلة، سلبية على الأجل القصير بالنسبة إلى المجموعتين من البلدان على حد سواء، ولكنها قد تتضاءل في الأهمية، بل وربما تكون ايجابية على الأجل الطويل. وتعتمد قدرة الشركة على استيعاب الآثار الضارة بالقدرة التنافسية، على عوامل مثل معدل النمو، وانفتاح الاقتصاد، وقدرة هذه الشركات على توليد استجابات ابتكارية للسياسات البيئية. ويعتبر العمل على تهيئة مناخ مؤات للابتكار أسهل في حال البلدان النامية، إن كانت هذه البلدان قد شرعت فعلاً في السير في سبيل النمو المطرد.

١١٢- ومع ذلك، فقد تضطر الحكومات، حتى ولو كان أثر السياسات البيئية في القدرة التنافسية مرهوناً بعوامل متعددة، إلى مواجهة ادعاءات بأن السياسات البيئية قد تؤدي إلى تدهور قدرة الشركات أو الصناعات المحلية على التنافس مقارنة بالشركات الموجودة في البلدان التي تطبق معايير أدنى أو لا تكون فيها المعايير نافذة. ولقد دفعت هذه الادعاءات، بالفعل، المجموعات المعنية بالبيئة وغيرها من المجموعات الى توجيه نداءات تدعو إلى اتخاذ تدابير لأجل "تمهيد مساحة اللعب". وتوجد، من جهة أخرى، أسباب وجيهة لتنويع الأنظمة البيئية بين البلدان. وفضلاً عن ذلك فإن هذه النداءات الداعية إلى تمهيد ساحة اللعب تفضل حقيقة هي أن التكاليف ستختلف بين بلد وآخر حتى ولو حققت البلدان مستويات متشابهة من نوعية البيئة. وبناء على ذلك، فإن الرسوم التعويضية "البيئية" أو التدابير المماثلة الموجهة ضد المنتجات الواردة من بلد تكون فيه تكاليف التخفيف أقل، ربما لا تعدو أن تحمي صناعة غير فعالة. ذلك، بالاضافة الى كون هذه التدابير منافية لقواعد منظمة التجارة العالمية.

١١٣- وكذلك، يبين التحليل التجريبي للعوامل المؤثرة في الصلة بين السياسات البيئية والقدرة التنافسية، أن نفس التدبير قد يؤثر في بلدين بطرق مختلفة وأن آثار السياسات البيئية الخارجية في القدرة التنافسية قد تكون أكثر تكلفة نسبيا من آثار السياسات المحلية. وبصفة عامة، لم تمنع الاعتبارات المتعلقة بالقدرة التنافسية تنفيذ السياسات البيئية المحلية، وذلك، جزئياً لأنه يمكن تكييف هذه السياسات لمواجهة الشواغل المحلية، والتكنولوجيا اللازمة لتناول هذه المشاكل تكون متوفرة عموماً.

١١٤- وتبين الدراسات القطرية المنجزة في إطار برنامج الأونكتاد للتعاون التقني في ميادين التجارة والبيئة والتنمية، أن الآثار الشاملة المترتبة على السياسات البيئية المحلية والخارجية على حد سواء في القدرة التنافسية، تتوقف على عدد من العوامل، مثل تكوين ومقصد الصادرات، وحجم الشركة، وتوافر المواد الخام، ونمو الاقتصاد وانفتاحه، وتكاليف المعلومات والصفقات الناجمة عن تفاوت الأنظمة البيئية من بلد إلى آخر، وإعادة الهيكلة الصناعية، والابتكار. ولوحظ في إطار تزايد العولمة وتحرير التجارة، أن الانفتاح يلعب دوراً هاماً في الصلة بين السياسات البيئية والقدرة التنافسية. فكلما ازداد انفتاح الاقتصاد، كان حصوله على المعلومات والمدخلات والتكنولوجيا أفضل. ويفترض الانفتاح المتزايد إقامة روابط تجارية واستثمارية أكبر مع البلدان التي تطبق معايير صارمة، ويؤدي ذلك، إلى زيادة نشر المعايير البيئية في البلدان النامية. وقد ينطوي الانفتاح، أيضاً، على ازدياد التنافس في الأسواق المحلية، فيشجع بالتالي، على ايجاد حلول للمشاكل البيئية تكون فعالة من حيث التكلفة. وفضلاً عن ذلك ربما يؤدي تحرير الواردات، الذي يصحب الانفتاح عادة، الى تخفيف بعض الضغوط الممارسة على الموارد المحلية، حتى ولو أنه تم الإبلاغ، في بعض الحالات، عن نتائج سلبية في البيئة. وإن كانت السياسات البيئية تعمل حقاً، من جهة أخرى، كحواجز غير تعريفية

للتجارة، لأمكن، حينئذ، أن يكون الأثر الصافي لتزايد الانفتاح على إمكانية الوصول إلى الأسواق وعلى القدرة التنافسية سلبياً.

١١٥- وثمة نقطة هامة أخرى تجلت من خلال الدراسات الافرادية القطرية، ألا وهي أهمية حجم الشركة. إذ تختلف آثار السياسات البيئية، ولا سيما تلك التي يتبعها الشركاء التجاريون لبلد نام، باختلاف حجم الشركات بين صغيرة وكبيرة. والأرجح أن تكون الشركات الصغيرة أكثر تضرراً من الشركات الكبيرة، نظراً لقلة امكانيات حصولها على المعلومات، والمواد الخام، ورأس المال، والتكنولوجيا. ذلك، فضلاً عن أن استخدام التكنولوجيات السليمة بيئياً بصورة اقتصادية قد يتطلب نطاقاً أدنى من التشغيل يتجاوز، في أغلب الأحيان، طاقة الشركات الصغيرة. ويطرح هذا الأمر أسئلة هامة تتعلق بالسياسة العامة، مثل: هل يمكن توفير مزيد من المساعدة للشركات الصغيرة، وكيف يمكن أن يتم ذلك؛ هل يمكن أن تؤدي السياسات البيئية إلى إعادة الهيكلة الصناعية، وهل يستصوب ذلك اجتماعياً. كما أنه يوحي باحتمال الإضطرار إلى اتخاذ تدابير خاصة للتشجيع على الابتكار في الشركات الصغيرة الحجم.

١١٦- ويبين التقرير، أيضا، أن الآثار المترتبة على السياسات البيئية في القدرة التنافسية تتوقف، إلى حد كبير، على عوامل هيكلية. ويبدو، بناء على ذلك، أنه سيكون من الضروري، لدى السعي لزيادة فعالية السياسات البيئية، ولدى تناول ما يترتب عليها من آثار في القدرة التنافسية، إيلاء الاعتبار الواجب لهذه العوامل التي يلازم عدد من بينها عملية التنمية الإقتصادية. وعلى سبيل المثال، فالأرجح أن تؤدي استثمارات البلدان النامية في المرافق الصحية، وتوفير المياه النقية، والتعليم، إلى عائدات هامشية أعلى بالنسبة إلى البيئة، مما تؤدي اليه استثماراتها في تخفيف التلوث الصناعي. وبالتالي، ربما يؤدي الإصرار على أن تلبي صادرات البلدان النامية معايير بيئية محددة تتصل بالعمليات، إلى تحويل مزيد من الموارد عن احتياجات إنمائية أكثر إلحاحا تعود بمنافع بيئية أكبر على الصعيدين المحلي والعالمي علىحد سواء.

١١٧- ويبدو أن الاستنتاج المؤقت فيما يتعلق بالاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، هو أن الاتفاقيات الدولية يمكن أن تكون لها آثار ملموسة على التجارة والقدرة التنافسية في البلدان النامية. وتلزم آليات تعويضية، كالتحويلات المالية والتكنولوجية، للحث على مراعاة الالتزامات التي تعهدت البلدان النامية بتلبيتها. ويتم الإنضمام إلى هذه المعاهدات بصورة طوعية، كما يجوز لمجموعات البلدان التي تتأثر بنفس الطريقة من جراء هذه الأحكام أن تتفاوض على شروط تناسبها. وثمة حاجة، في جميع الأحوال، إلى إنجاز بحوث إضافية لتقرير ماهية هذه الآثار في التجارة والقدرة التنافسية قبل الشروع في أي مفاوضات.

١١٨- ولقد أظهرت المناقشات بشأن الضرائب الإيكولوجية، والتعديلات الضريبية على الحدود، والتجارة بالمواد المحظورة محليا، ضرورة إجراء المزيد من الدراسات التحليلية التجريبية. والأرجح أن يزداد اللجوء في المستقبل، ولا سيما في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي، إلى استخدام وسائل إقتصادية من قبيل فرض ضرائب بيئية. ويلزم مزيد من البحوث عن كيفية تطبيق هذه الوسائل في البلدان النامية، وعما يحتمل أن يترتب على التعديلات الضريبية على الحدود من آثار في التجارة والقدرة التنافسية. وفيما يتعلق بقضية المواد المحظورة محليا، يلزم بحوث إضافية على الصعيد القطري لتمكين البلدان من تحليل التكلفة والفائدة المترتبة على السماح باستيراد مثل هذه السلع. ويمكن، في هذا السياق أن تشمل الدراسات الإفرادية المقبلة الجارية في إطار برامج الأونكتاد للتعاون التقني، مسألة التعديلات الضريبية على الحدود، والتجارة في المواد المحظورة محليا على حد سواء.

١١٩- وقد لا تكون السياسات البيئية كافية لتوفير حماية بيئية ذات شأن في البلدان النامية ما لم تصحبها التنمية الإقتصادية. ويجب، لتعزيز الحماية البيئية دون المساس باحتمالات النمو في البلدان النامية، أن تتخذ المبادرات على الصعيدين الوطني والدولي. وينبغي أن توجه السياسات الوطنية إلى تشجيع جو مؤات للابتكار، والإنفتاح، وبناء القدرات، بغية تعزيز تنفيذ السياسات البيئية المحلية تنفيذاً أكثر فعالية. ويجب أن تهدف المبادرات الدولية إلى تخفيف الآثار الضارة الناجمة عن السياسات البيئية في التجارة والقدرة التنافسية. ويجب، أيضا، القيام على الصعيد الدولي، بتشجيع التدابير الرامية إلى تعزيز فرص أفضل للوصول إلى الأسواق، وتقاسم المعلومات، وزيادة الحصول على المعرفة، والتكنولوجيا والتمويل.

١٢٠- ويعتبر التعاون التقني ضروريا، أيضا، لتمكين البلدان من التحول إلى معايير بيئية أرقى. وقد يؤدي تنويع الصادرات سواء من حيث المنتجات أو الأسواق، إلى خفض الاعتماد على بضعة منتجات، وإلى تصدير منتجات ذات قيمة مضافة الأعلى، مما يسهل عملية تدخيل الآثار البيئية الخارجية. ويجب التشجيع على بذل جهود تعاونية بين البلدان المستوردة والبلدان المصدرة، ولا سيما بهدف تنويع صادرات البلدان النامية. وستؤدي الشفافية، والتعاون التقني، وتحسين نشر المعلومات عن المعايير والمتطلبات على الصعيدين الوطني والدولي، الى تخفيف تكلفة الحصول على المعلومات، ولا سيما بالنسبة إلى الشركات الصغيرة. كما سيسهل ذلك عملية التكيف مع المعايير الوطنية والدولية. وأخيرا يلزم مزيد من البحوث لاستحداث آليات تمويل ابتكارية.

## الحواشي

(١) تقرير الفريق العامل المخصص للتجارة والبيئة والتنمية عن دورته الأولى (TD/B(41(2)/5، TD/B/WG.6/3، المرفق الأول). يقوم الفريق العامل عملا باختصاصاته "ببحث آثار السياسات البيئية، ومعايير وأنظمة الوصول إلى الأسواق والقدرة التنافسية، لا سيما في البلدان النامية، وبصفة خاصة أقلها نموا، والبلدان التي تمر بمرحلة انتقال، آخذا في الاعتبار الآثار المالية والتكنولوجية". ويجدر بالملاحظة ان مجلس التجارة والتنمية درس في الجزء الأول من دورته الحادية والأربعين "أثر السياسات المتصلة بالبيئة على القدرة التنافسية للصادرات وعلى فرص وصولها إلى الأسواق"، TD/B/41(1)/4 و"مرفق الاحصاءات والمعلومات" (TD/B/41(1)/4.Add.1).

(٢) انظر مقرر لجنة التنمية المستدامة الوارد في تقريرها عن الدورة الثانية، الفصل ١ - الجزء الفرعي ألف -٤ ("التجارة والبيئة والتنمية المستدامة").

(٣) تنجم العوامل الخارجية للاستهلاك أساسا من استخدام المنتجات والتخلص منها. وتشمل الأمثلة على الأنظمة أو المعايير المستخدمة لمواجهة العوامل الخارجية للاستهلاك تلك المتعلقة بمحتويات منتجات التنظيف من الفوسفات، واستخدام البترول الخالي من الرصاص في السيارات الخ. وتنجم العوامل الخارجية للانتاج من عملية الانتاج. وتشتمل الأنظمة والمعايير المستخدمة لمواجهتها على حدود الانبعاثات، ومعايير نوعية المحيط، الخ.

## الحواشي (تابع)

(٤) انظـــر Carbaugh, R., and D. Wassink, "Environmental Standards and International Competitiveness", in World Competition: Law and Economics Review.

(٥) انظـــر Porter, M.E., and Claas Van Der Linde, 1994, "Towards a New Conception of the Environment-Competitiveness Relationship".

(٦) Lipsey, R.G., 1994, "Sustainable Growth, Innovation, Competitiveness, and Foreign Trade", background paper for the Traditional Institute on Innovation, Competitiveness and Sustainability, Whisler, B.C., Canada.

(٧) المرجع السابق.

(٨) حتى الآن، لم تدرس الدراسات الافرادية القطرية هذه المسائل في اطار مشروع الأونكتاد/مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة. ومع ذلك، رئي في اجتماع المجموعة التوجيهية الذي حضره أيضا أعضاء في أمانات منظمة التجارة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، انه ينبغي لدراسات الحالة القطرية أن تنظر أيضا في مسائل مثل استخدام الأدوات الاقتصادية والتجارة في السلع المحظورة محليا.

(٩) اقتباسا من Verbruggen "لجمع المعلومات والحصول على تعاون بدلا من معوقات، يكاد لا يكون أمام الحكومة أي خيار سوى الذهاب للتشاور مع الصناعة المعنية". انظـــر Verbruggen H.، ١٩٩٣، "The Trade Effects of Economic Instruments", Paper prepared for the OECD Environment Directorate/NACEPT Trade and Environment Committee, Informal Experts Workshop on Environmental Policies and Industry Competitiveness, 28-29 January, Paris.

(١٠) الوصف الدقيق للبند كما ورد في اختصاصات الفريق العامل هو: "تحديد وتحليل أدوات السياسة البيئية الناشئة التي لها تأثير على التجارة، مع مراعاة الحاجة إلى تعاون دولي من أجل تأمين الشفافية والاتساق في صياغة سياسات بيئية وتجارية متضافرة".

(١١) Hoerner, J.A., 1994, Tax Tools for protecting the Atmosphere: The US Ozone-Depleting Chemicals Tax, A case study prepared for the International Institute for Sustainable Development, Winnipeg, Canada, June 1994.

(١٢) عدلت جولة أوروغواي الاتفاق بشأن الاعانات الذي ينص الآن على أن الضرائب المفروضة على "الطاقة وأنواع الوقود والنفط المستخدمة في عملية الانتاج والعوامل الحفّازة المستهلكة أثناء استخدامها للحصول على منتجات مصدرة". يمكن تعديلها على الحدود.

الحواشي (تابع)

(١٣) نص المادة الثالثة من الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات) كما يلي: "تسلم الأطراف المتعاقدة بأنه لا ينبغي تطبيق الضرائب الداخلية وغيرها من الرسوم الداخلية ... على المنتجات المستوردة أو المحلية بغية توفير الحماية للإنتاج المحلي".

(١٤) انظر Round, Sorsa, P., 1995, Environmental Protectionism, North-South Trade, and the Uruguay Paper prepared for the Symposium "The World Economy after the Uruguay Round with Some Implications for Austria", organized by the Research Institute for European Affairs, University of Economics and Business Administration, Vienna, November 3-4, 1994.

(١٥) انظـــر Vincent, J,R., 1993, "Reducing Effluent While Raising Affluence: Water Pollution Abatement in Malaysia", Study prepared for the Harvard Institute for International Development.

(١٦) ترد معلومات عن هذه المنتجات في: United Nations, Consolidated list of Products Whose Consumption and/or Sale Have Been Banned, Withdrawn, Severely Restricted or Not Approved by Governments (Sales publication No. E.94.IV.3).

(١٧) انظر GATT secretariate's background report on Exports of Domestically Prohibited Goods for the sub-committee on Trade and Environment. PC/SCTE/W/7, 22 December 1994.

(١٨) انظـــر Hackmann, J., 1994, "International Trade in Waste Materials", in Review of International Trade and Development, November/December 1994; vol.29.

(١٩) انظـــر Gaviria, D., R. Gomez, L. Ho, and A. Soto, 1994, Reconciliation of trade and environmental policies: the case study of Colombia,
دراسة تم الاضطلاع بها في اطار المشروع المشترك الأونكتاد/برنامج الأمم المتحدة الانمائي عن التوفيق بين السياسات البيئية والتجارية.

## الحواشي (تابع)

(٢٠) تشير اجراءات الموافقة المسبقة مع العلم إلى مبدأ أن الشحنات الدولية من المواد الكيماوية بما في ذلك المبيدات الحشرية المحظورة أو المقيدة بشكل صارم من أجل حماية الصحة البشرية أو البيئة لا ينبغي القيام بها إلا بالموافقة الصريحة للسلطة الوطنية في البلد المستورد المشارك. وتتضمن اجراءات الموافقة المسبقة مع العلم تركيبات معينة من المبيدات الحشرية التي تعتبر فعالة السمية. وحتى وقت صياغة هذا التقرير، قام ١٢٧ بلدا من الأعضاء بتعيين سلطات وطنية مسؤولة عن تشغيل اجراءات الموافقة المسبقة مع العلم. ويجري ارسال تجميعات القرارات الخاصة بالاستيراد إلى البلدان المشاركة مرة كل سنتين. ويقوم كل من الفاو وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بإعداد مشروع صك ملزم قانونا بشأن تشغيل اجراءات الموافقة المسبقة مع العلم من أجل زيادة فعالية اجراءات الموافقة المسبقة مع العلم التي تتسم حاليا بطابع طوعي غير إلزامي. ومن المزمع ابرام اتفاقية بشأن اجراءات الموافقة المسبقة مع العلم في ١٩٩٧.

(٢١) وفي ١٩٩٢، اعتمدت الجماعة الأوروبية لائحة للمجلس EEC/2455/92، يتعين بمقتضاها على مصدري المواد الكيماوية المحظورة أو المقيدة بشكل صارم في الاتحاد الأوروبي أن يوفروا معلومات للبلدان المستوردة بشأن هذه المواد الكيماوية. وبالاضافة إلى ذلك، فهو ينفذ المخطط الدولي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/الفاو الخاص بالموافقة المسبقة مع العلم في الاتحاد.

(٢٢) Markandya, A., 1994, "Reconciliation of Environmental and Trade Policies: Synthesis of Country Case Studies". UNCTAD, Geneva.

(٢٣) Chudnovsky, D., G. Lugones and M. Chidiak, 1995, Comercio International y Medio Ambiente: el Caso Argentino

دراسة أعدت في إطار المشروع المشترك بين الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن بناء القدرات في ميدان التجارة والبيئة. وتم تمويل الدراسة أيضاً من مشروع ARG/90/014 Ministrio de Relaciones, Exteriores, Comercio Internacional y Culto.

(٢٤) De Motta Veiga, P., M. Reis Castilho and G. Ferraz Filho, 1994, Relationships between, Trade and the Environment: the Brazilian Case

دراسة أنجزت في إطار المشروع المشترك بين الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن "التوفيق بين السياسات البيئية والتجارية".

(٢٥) Intal P., E. Medalla M. de Los Angeles, D. Israel, V. Pineda, P. Quintos and E. Tan, 1994, Trade and Environment Linkages: The Case of the Philippines

دراسة أنجزت في إطار المشروع المشترك بين الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن "التوفيق بين السياسات البيئية والتجارية".

## الحواشي (تابع)

(٢٦) Fiedor, B., S. Czaja, A. Graczyk, and J. Rymarczyk, 1994, Linkages Between Environment and Trade: A Case Study of Poland

دراسة أنجزت في إطار المشروع المشترك بين الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن "التوفيق بين السياسات البيئية والتجارية".

(٢٧) انظر De Motta Veiga، المرجع المذكور من قبل.

(٢٨) فيما يتعلق بالمحاريات، تكون تكلفة مصنع معالجة الفضلات السائلة بالنسبة إلى صناعة تجهيز الأسماك، تكلفة صغيرة للغاية (٠,٢ في المائة من حجم الأعمال) Parikh J., V. Sharma, U. Ghosh and M. Panda, 1993, Trade and Environment Linkages: A Case Study of India

دراسة أنجزت في إطار المشروع المشترك بين الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن "التوفيق بين السياسات البيئية والتجارية".

(٢٩) Aruoba C. et al., 1993, Impact of Environmental Regulations and Standards in European and North American Markets on Turkish Exports. Report 1: Environment-Trade Link. Second Draft; Report 2: Trade-Environment Link, First Draft, UNCTAD, Geneva

دراسة أنجزت في إطار المشروع المشترك بين الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن "التوفيق بين السياسات البيئية والتجارية".

(٣٠) قد تجد بولندا قدرتها التنافسية تتضاءل نتيجة عدم تمكنها، في الوقت الحالي، من تلبية المعايير الأشد صرامة لو انضمت إلى عضوية الاتحاد الأوروبي. فالتكاليف المترتبة على تلبية معايير الاتحاد الأوروبي باهظة: إذ أنها تبلغ، استناداً إلى أحد التقديرات، ٣٠ مليار دولار.

(٣١) Fiedor et al، المرجع المذكور من قبل.

(٣٢) Chudnovsky et al، المرجع المذكور من قبل.

(٣٣) Lu R., Y. Xia, J. Li, J. Zhang and Y. Lu (1993), A Study on Environmental and Foreign Trade Development in China

مشروع دراسة أنجزت في إطار المشروع المشترك بين الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن "التوفيق بين السياسات البيئية والتجارية".

## الحواشي (تابع)

(٣٤) تتألف الصادرات التقليدية التي تشكل ٤٤ في المائة من اجمالي الصادرات من السلع التالية: الزيوت، والبن، والفحم، والنيكل الحديدي. وتتألف الصادرات غير التقليدية من: الفاكهة، والزهور، والأسماك، والمنسوجات، والجلود، والمواد الكيمياوية والبلاستيكية، والراتنج.

(٣٥) De Motta Veiga et al ، المرجع المذكور من قبل.

(٣٦) انظر TD/B/WG.6/5.

(٣٧) انظر Alleyne et al، المرجع المذكور من قبل.

(٣٨) انظر Bharucha, V., 1994, "Impact of Environmental Standards and Regulations on India's Exports"
تقرير أعد لأجل المشروع RAS/92/034 بشأن القدرات المؤسسية للتجارة المتعددة الأطراف (on Institutional Capacities for Multilateral Trade

(٣٩) انظر Bharucha، المرجع المذكور من قبل، وDe Motta Veiga، المرجع المذكور من قبل.

(٤٠) انظر TD/B/WG.6/5.

(٤١) انظر Aruoba et al، المرجع المذكور من قبل.

(٤٢) انظر Chudnovsky et al، المرجع المذكور من قبل، وParikh et al، المرجع المذكور من قبل.

(٤٣) انظر Faeth, P., 1995, Methods for Economic Analysis of Agricultural Sustainability،
ورقة أعدت تحت رعاية برنامج الأمم المتحدة لحماية البيئة، وقدمت في اجتماع فريق خبراء الأونكتاد المعني بتدخيل الآثار البيئية الخارجية، المعقود في جنيف، في الفترة من ١٣ إلى ١٤ شباط/فبراير ١٩٩٥.

(٤٤) Alleyne, D., I. Boxill and A. Frances, 1995, "Environment and Trade: Case Study of Jamaica"
مشروع دراسة أنجز في إطار المشروع المشترك بين الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن "التوفيق بين السياسات البيئية والتجارية".

(٤٥) انظر TD/B/WG.6/5.

## الحواشي (تابع)

(٤٦) انظر Bharucha، المرجع المذكور من قبل.

(٤٧) Bharucha، المرجع المذكور من قبل.

(٤٨) Achanta A., P. Dadhich, P. Ghosh and L. Noronha, 1994 Requirements of Environmrentally Sound Technologies (EST) to India for Compliance with Environmental Standards and Regulations in OECD Countries. Tata Energy Research Institute, Delhi, prepared, for UNCTAD-TERI, New Delhi

(٤٩) Aruoba et al، المرجع المذكور من قبل.

(٥٠) Lu R. et al، المرجع المذكور من قبل.

(٥١) يوجد عدد من البلدان النامية المدرجة في قائمة المادة ٥ من بروتوكول مونتريال، يعتبر مؤهلاً للحصول على المساعدة التقنية والمالية.

(٥٢) Intal et al، المرجع المذكور من قبل.

(٥٣) Fiedor et al ،المرجع المذكور من قبل.

(٥٤) Nkomo J., B. Zwizwai, and D. Gumbo, 1994, Trade and the Environment: Zimbabwe Case Study

مشروع دراسة أنجز في إطار المشروع المشترك بين الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن "التوفيق بين السياسات البيئية والتجارية".

(٥٥) انظر Bharucha، المرجع المذكور من قبل.

(٥٦) يجوز تنقيح هذه الأرقام بخفضها نتيجة الفوائد المتأتية عن التغير التكنولوجي والابتكار.

(٥٧) انظر Bharucha، المرجع المذكور من قبل.

## الحواشي (تابع)

(٥٨) كان استهلاك تايلند محسوباً للفرد الواحد من المواد الخاضعة للمراقبة كما يلي في عام ١٩٩١: المرفق ألف ٠,١٦ كغ، والمرفق باء ٠,٠٢ كغ. وهذه الكميات تقل كثيراً عن الحدين المقررين في البروتوكول وقدرهما ٠,٣ كغ و٠,٢ كغ على التوالي. Phantumvanit D., S. Wigzell, E. Natapon Buranakul, N. Boontherawara, and R. Bowonwiwat, 1994, The Interlinkages Between Trade and Environment: Thailand. مشروع دراسة أنجز في إطار المشروع المشترك بين الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن "التوفيق بين السياسات البيئية والتجارية".

(٥٩) تعتبر البلدان النامية مؤهلة للحصول على المساعدة في إطار الآلية المالية، ويشار اليها بوصفها من: "الأطراف العاملة في إطار الفقرة ١ من المادة ٥".

(٦٠) المرجع نفسه.

(٦١) Gaviria et al، المرجع المذكور من قبل.

(٦٢) De Motta Veiga، المرجع المذكور من قبل.